المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
قسم فقه السنة

الأحاديث الضعيفة التي عمل بها العلماء وقبلوها في الأحكام حتى أغنى ذلك عن النظر في إسنادها

إعداد

د . فيصل بن حمود حمد الحيدري

أستاذ مساعد في قسم فقه السنة ومصادرها

في كلية الحديث الشريف

في الجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه حمدا يفضل على كل حمد كفضل الله على خلقه، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الكرام الميامين ومن اتبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أئمة الحديث – رحمهم الله وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء – ساروا في نقدهم للأحاديث سندا ومتنا على وفق قواعد متينة وضوابط متزنة ومقاييس مؤصلة، وهذه القواعد والضوابط إجرائية عملية تتعلق بأحوال رجال الإسناد من حيث العدالة والضبط، فكان نقدهم وكلامهم في الرجال وبيان أحوالهم عملا عظيماً، حتى تميزت هذه الأمة بهذا الجهد عن سائر الأمم.

وكذلك من حيث الاتصال، والتحقق من سماع كل راو من الآخر، ووضعوا قواعد متينة تتعلق بنقد المتن والإسناد وبيان العلل.

وثمرة هذا النقد هو تمييز المقبول من المردود مما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذوا المقبول سواء الصحيح بقسميه أو الحسن بقسميه، وعملوا به في العقائد والأحكام.

وردوا الحديث الضعيف بأقسامه، ولم يعملوا به في العقائد والأحكام، والفضائل على قول بعض العلماء[1]؛ إلا أن العلماء خرجوا عن هذا الأصل فعملوا بالحديث الضعيف في الأحكام فخصصوا به العام، وقيدوا به المطلق، ونسخوا به المقطوع به لأصل آخر وهو تلقي العلماء والأئمة والأمة لهذا الحديث حتى أفادهم ذلك العلم بصحة نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورفعوا الحديث الضعيف إلى رتبة الاحتجاج بذلك، وقد صرح جمع من المحدثين بهذا ومنهم من أشار إليه، أو جاء في عملهم ما يدل عليه.

جاء عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال: ((شهرة الحديث بالمدينة تغني عن سنده)).أي: أن الحديث إذا اشتهر بين علماء المدينة وعملوا به أغنى ذلك عن النظر في

---

(١) انظر: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لمعالي الشيخ الدكتور عبدالكريم الخضير (ص٢٤٩-٢٧٤).

إسناده[١].

ونص الإمام الشافعي رحمه الله تعالى على قبول المرسل إذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم[٢]، ولا ريب أن الإجماع أقوى من قول أكثر أهل العلم.

وقال الإمام الشافعي أيضاً: ((روى بعض الشاميين حديثاً ليس مما يثبته أهل الحديث، فيه: أن بعض رجاله مجهولون، فرويناه عن النبي ﷺ منقطعاً، وإنما قبلناه بما وصفنا من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه)) [٣].

وجاء عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال في حديث: نهى عن بيع الكالئ بالكالئ: ((لا يحل الرواية عن موسى بن عبيدة، ولا أعرف هذا الحديث عن غير موسى، وليس في هذا حديث صحيح، وإنما إجماع الناس على أنه لا يجوز دين بدين))[٤].

وقال أيضا في رواية مهنا عنه: ((الناس أكفاء إلا الحائك والحجّام والكسّاح، فقيل له: تأخذ بالحديث؟ قال: نعم، قيل له: فإنك ضعفته، قال: العمل عليه))[٥].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في حديث صفوان بن أمية عندما سرق رداؤه: ((حميد – الراوي عن صفوان – هذا ممن لا يعرف، ولم نجد في هذا الباب غير ما ذكرناه فيه ... غير أنا وجدنا أهل العلم قد احتجوا بهذا الحديث، فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ عندهم: لا وصية لوارث... فمثل ذلك حديث صفوان الذي ذكرنا لما احتجوا به جميعا غنوا بذلك عن الإسناد له))[٦].

---

(١) نقل عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال : ((إذا روى أهل المدينة شيئاً ثم علموا به فهو أصح ما يكون)) انظر : المسودة (ص٣١٣)، ومجموع الفتاوى (٣٠٩/٢٠).

(٢) الرسالة (ص٤٦٣)

(٣) المصدر السابق (ص١٠٤).

(٤) العلل المتناهية (٦٠١/٢).

(٥) شرح الزركشي على الخرقي (٦٠١/٢)، ومسودة آل تيمية (ص٢٧٣-٢٧٤).

(٦) شرح مشكل الآثار (١٦٢/٦-١٦٥).

وقال أبو محمد بن حزم رحمه الله تعالى: ((قد يرد خبر مرسل، إلا أن الإجماع قد صح بما فيه، فتيقنا يقيناً منقولا جيلا فجيل، فإن كان هذا علمنا أنه منقول نقل كافة كنقل القرآن فاستغن عن ذكر السند فيه))[١].

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى في حديث: ((إذا اختلف البيعان فالقول ما قال البائع أو يترادان)): «هذا الحديث – وإن كان في إسناده مقال من جهة الانقطاع مرة وضعف بعض نقلته أخرى؛ فإن شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني»[٢].

وقال الإمام الباجي رحمه الله تعالى عندما ذكر حديث الخراج بالضمان: ((وهذا حديث قد أخذ به جماعة الفقهاء وعملوا بمضمونه، فاستغني عن عدالة ناقليه))[٣].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله في حديث معاذ رضي الله عن لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : ((إذا عرض لك قضاء كيف تقضي..)) قال: ((على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث»))).

ثم ذكر أحاديث ثم قال: ((وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ، لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الإسناد له))[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: ((وأيضا فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقا له أو عملا بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى المتواتر؛ لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض، ويقسمون الخبر إلى متواتر ومشهور وخبر واحد))[٥].

---

(١) الإحكام (٢/٢٠٠).

(٢) التمهيد (٢٤/٢٩٣).

(٣) المنتقى (٤/٢٥١).

(٤) الفقيه والمتفقه (١/١٨٩-١٩٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/٤٨).

وقال الجصاص : ((وقد استعملت الأمة هذين الحديثين – يعني حديث ابن عمر وعائشة في طلاق الأمة وعدتها- وإن كان وروده من طريق الآحاد، فصار في حيز المتواتر، لأن ما تلقاه الناس الآحاد بالقبول، فهو عندنا في معنى المتواتر))[١].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: ((إنما الطلاق لمن أخذ بالساق)): ((وحديث ابن عباس رضي الله عنهما وإن كان في إسناده ما فيه، فالقرآن يعضده وعليه عمل الناس))[٢].

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: ((إسناد صحيح، ومتن حسن، وإن كان من رواية الحسن عن عمر، وفيها انقطاع؛ إلا أن مثل هذا اشتهر، فتكفي شهرته))[٣].

وقال الإمام الزركشي رحمه الله تعالى: ((إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع، ولهذا قال الشافعي في حديث: «لا وصية لوارث» إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية للوارث))[٤].

وقال العلامة ابن عرفة المالكي رحمه الله تعالى في حديث نهي عن بيع الكالئ بالكالئ: ((تلقي الأئمة هذا الحديث بالقبول يغني عن طلب الإسناد، كما قالوا في: لا وصية لوارث))[٥].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: ((من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به))[٦].

---

(١) أحكام القرآن (١/٣٨٦).

(٢) زاد المعاد (٥/٢٥٦).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٤٩٧).

(٤) انظر: النكت على ابن الصلاح (٢/٤٩٧).

(٥) التاج والإكليل (٤/٣٦٧).

(٦) النكت على ابن الصلاح (١/٣٤٠).

وقال الحافظ ابن حجر كذلك بعد أن ذكر حديث من رواية الحارث بن عبدالله عن علي: ((والحارث ضعيف جداً، وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول بذلك، فاعتضد الحديث بالإجماع))[١]

وقال الحافظ السخاوي : ((وكذا إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول؛ يعمل به على الصحيح حتى إنه ينزل منزلة المتواتر))[٢]

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى: «يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه العلماء بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح»[٣].

وقال ابن مرعي المالكي في شرح الأربعين النووية : ((... ومحل كونه لا يعمل بالضعيف في الأحكام ما لم يكن تلقته الناس بالقبول فإن كان كذلك تعين وصار حجة يعمل به في الأحكام وغيرها))[٤].

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى: «وهو – أي: حديث نهي بيع الكالئ بالكالئ – وإن كان في إسناده موسى بن عبيدة الربذي، فقد شد من عضده ما يحكى من الإجماع على عدم جواز بيع الكالئ بالكالئ»[٥].

ومن النقول السابقة عن الأئمة نستنتج ما يلي :

١- أن الحديث إذا اشتهر بين العلماء وعملوا به أغنى ذلك عن النظر في إسناده، ولم يلتفت إليه سواءً كان صحيحاً أو ضعيفاً . خاصة إذا كان مشتهراً بين علماء المدينة كما جاء ذلك عن الإمام مالك، والإمام أحمد، والإمام ابن حزم والحافظ ابن عبدالبر وغيره مع إطلاقهم لذلك .

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٤٠).

(٢) فتح المغيث (١/٢٨٨-٢٨٩).

(٣) البحر الذي زخر (٣/١٧٧) وانظر: التعقيبات (ص١٢).

(٤) التحفة المرضية (ص١٧٩).

(٥) السيل الجرار (١/٤٨٠).

٢- إن الأئمة يأخذون بالحديث الضعيف إذا جرى العمل عليه كما هو ظاهر من كلام الإمام أحمد .

٣- ظاهر كلام الأئمة أن جريان العمل بحديث ضعيف واتفاق العلماء على العمل به من دلائل صحة الحديث، ومن صفات قبوله كما صرح بذلك الإمام الطحاوي والخطيب البغدادي، وظاهر كلام شيخ الإسلام، والحافظ ابن كثير والإمام الزركشي والحافظ ابن حجر والسخاوي والسيوطي وابن عرفة وابن مرعي والشوكاني .

٤- وأن ثمرة قبولهم وتصحيحهم لهذا الحديث أنهم خصصوا به العام وقيدوا المطلق ونسخوا به القرآن .

وقد ناقش الأصوليون مسألة ورود الإجماع على وفق خبر الآحاد، وما إذا كان ذلك يعضد الخبر ويقويه أم لا؟

وحاصل ما ذكر أننا إذا علمنا قطعاً أن الخبر هو مستند الإجماع، قطعنا بصحة الخبر، وإذا كان علمنا باستناد الإجماع إلى الخبر على سبيل الظن الراجح، كان الحكم بثبوت الخبر على سبيل الظن الراجح كذلك، وإذا لم يوجد ما يدل على أن الخبر هو مستند الإجماع لم يكن في الإجماع دلالة على صحة الخبر[١].

ويعرف ما إذا كان الخبر هو مستند الإجماع بأحد طريقين:

١- التصريح، بأن يصرح أهل الإجماع أنهم استندوا في حكمهم إلى الحديث، وهذا أقوى درجات العلم، ويقال حينئذ: إنهم تلقوا الحديث بالقبول، ويقطع بصحة الخبر كما سيأتي.

٢- أو بالقرائن، وقد ذكر الأصوليون بعض القرائن، نجملها فيما يلي[٢]:

---

(١) فلو ورد مثلا: النية في الصلاة واجبة، فلا نقول إن هذا الخبر ثابت لمجرد انعقاد الإجماع على وفقه، لأنه لا يوجد ما يدل على استناد الإجماع إليه، فلا دلالة في الإجماع على ثبوته، وبهذا يجاب عما أورده في حاشية البناني على جمع الجوامع (١٢٥/٢).

(٢) انظر: نفائس الأصول (٢٧٤٥/٦)، الإبهاج (٣٩٢/٢)، المعتمد (٥٢٢/٢).

- ألا يكون في الباب حديث غيره.
- أن تكون دلالته على الحكم جلية.
- أن يعلم ظهوره بين أهل الإجماع.

ويستطيع المتتبع أن يضيف قرائن أخرى، وبحسب قوة القرائن وضعفها يكون الحكم بصحة الخبر، وقد أشار القرافي والسبكي إلى أن الأصل هو استناد الإجماع إلى الخبر؛ إذ لو استندوا إلى غيره لم يخف على الأمة، والأصل عدم دليل غير الحديث، والاستصحاب حجة[1].

واعلم أن بعض الأصوليين يذكرون الخلاف في هذه المسألة دون تمييز بين ما إذا كان الخبر هو سند الإجماع أم لا، وإذا حرر محل النزاع، ظهر أنه لا خلاف في الحقيقة بينهم حول صحة الخبر إذا كان مستند الإجماع كما بين ذلك المطيعي[2]، وعباراتهم تومئ على ذلك.

إذاً تبين مما نقل عن أئمة الحديث وأئمة الأصول أن الحديث الضعيف قد يصح باتفاق السلف والأئمة أو أكثرهم على العمل به، وأن اعتضاد الحديث الضعيف بالإجماع أمر معتبر عند علماء الحديث والأصول .

ورغبت في جمع جملة من أحاديث هذا النوع، وهي أحاديث ضعيفة في الأحكام قد جرى العمل والفتوى عليها عند أكثر أهل العلم أو عند جميعهم، فجمعت ثمانية أحاديث، ويبقى كثير يحتاج إلى تتبع وجمع، ولهذا الجمع أهمية من أوجه :

١- أنه لم يجمع قبل ذلك، ولم يفرد بتصنيف .

٢- أن تحرير كلام العلماء يدفع ما يرد من إشكال في ذهن البعض حول أصل وهو أن الأحاديث الضعيفة لا يعمل بها مطلقاً في الأحكام فكيف عمل العلماء بهذه الأحاديث ؟

٣- أنه اشتمل على أمثلة لنوع من أنواع العواضد التي يتقوى بها الحديث الضعيف وهو جريان العمل به عند الأئمة جميعهم أو أكثرهم .

---

(١) نفائس الأصول (٦/٢٧٤٥)، الإبهاج (٣/٣٩٢)، وانظر: توجيه النظر (١/٣١٠).

(٢) في حاشيته على نهاية السول (٣/٣١٥).

وكان عملي في هذه الأحاديث التي جمعتها كالتالي :

١- قسمت الكلام على كل حديث إلى قسمين :

أ- تخريج الحديث، وهذا هو المبحث الأول .

ب- كلام العلماء حول هذا الحديث من جهة متنه وإثبات فتواهم وعملهم به، وهذا هو المبحث الثاني .

وكان منهجي في البحث كالتالي :

١- جمعت طرق الحديث من مصادر السنة المسندة .

٢- عزوت كل طريق إلى من أخرجه .

٣- رتبت مصادر التخريج، فقدمت ذكر الكتب الستة على ترتيبها المعروف، ثم مسند الإمام أحمد ثم بقية المصادر ولا أراعي ترتيبها في الغالب .

٤- اعتنيت بجمع طرق الحديث إلى ملتقاها التي دارت واجتمعت عليه أسانيد الحديث.

٥- اعتنيت بذكر حكم العلماء على الراوي التي دارت عليه طرق الحديث، فإن كان الراوي من رجال كتاب " تقريب التهذيب " للحافظ ابن حجر فإني أكتفي بحكمه ما لم يظهر لي خلافه فأذكر حينها ما وقفت عليه من كلام الحفاظ ما يبين حاله . وكذلك إن لم يكن الراوي من رجال كتاب " تقريب التهذيب " فإني أصنع فيه ما سبق .

٦- اعتنيت بذكر الشواهد لكل حديث إن وجدت .

٧- ذكرت ما وقفت عليه من أقوال العلماء على الأحاديث تصحيحاً أو تضعيفاً وتعليلاً، وناقشت ما يحتاج إلى مناقشة .

٨- ذكرت ما وقفت عليه من كلام الأئمة حول العمل بالحديث، ومما يثبت ذلك .

٩- فسرت الكلمات الغريبة الواردة في الأحاديث .

١٠- وثقت جميع ما نقلته من أقوال العلماء من مصادرها الأصيلة ما أمكن .

١١- ترجمت للأعلام الذين يقتضي المقام الترجمة لهم .

١٢- ختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت لها، وأهم التوصيات.

١٣- ذيلت البحث بفهارس علمية وهي كالتالي :

١- فهرس الأحاديث .

٢- فهرس الآثار .

٣- فهرس الرواة المتكلم فيهم .

٤- فهرس الأعلام .

٥- فهرس الكلمات الغريبة .

٦- فهرس المصادر والمراجع .

٧- فهرس الموضوعات .

وبعد وإن كنت لا أدعي الكمال في هذا العمل ولا أنزهه من الزلل ولا أبرئه من العيب والخطأ لأنه من عمل بشر الذي هو عرضة للسهو والنقصان، وكماله في أن يزيد صوابه على خطئه، فقد اجتهدت وما عليّ وراء الاجتهاد من سبيل، والله حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي القدير .

وأرغب إلى الله تعالى أن يجعل عملي فيه خالصاً، مقبولاً عنده وأن ينفع به المسلمين، كما أسأله باسمه الأعظم أن يجزي علماء الإسلام خير الجزاء، وأن يغفر للأموات منهم والأحياء، وأخص منهم مشايخي الكرام، وأن يجزي عني والدي الكريمين خير ما جزى به والدين عن ولدهما إنه سميع مجيب .

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الحديث الأول

١- عن أبي أمامة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: ((**إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه**)).

المبحث الأول : تخريج الحديث:

صدر الحديث صحيح له شواهد كثيرة، وليس هو المقصود بالبحث، وإنما المقصود هو الاستثناء الوارد في الحديث، وقد جاء من طريقين:

١- الأول: طريق أبي أمامة رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه[١]، والطبراني في الكبير[٢] والأوسط، والدارقطني[٣]، والبيهقي[٤] كلهم من طرق عن رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد عن أبي أمامة به، ولفظه المذكور في صدر الباب، وليس عند الدارقطني والطبراني في الأوسط: ((ولونه)).

قال الإمام الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن صالح إلا رشدين...))[٥].

وقال الإمام الدارقطني: ((لم يرفعه غير رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، وليس بالقوي))[٦].

وجمهور أئمة الجرح والتعديل على تضعيف رشدين بن سعد[٧].

---

(١) السنن

(٢) المعجم الكبير (١٠٤/٨)، والأوسط (٢٢٦/١).

(٣) السنن (٢٨/١).

(٤) السنن الكبرى (٢٥٩/١).

(٥) المعجم الأوسط (٢٢٦/١).

(٦) السنن (٢٨/١).

(٧) كالأئمة: يحيى بن معين، وأبي حاتم، والنسائي، وأحمد بن حنبل، وأبي داود، والترمذي، وابن عدي وغيرهم. انظر: الجرح والتعديل (٥١٣/٣/الترجمة ٢٣٢٠)، والكامل لابن عدي (١٠٠٩/٣-١٠١٦)، والمجروحين لابن حبان (٣٧٩/١-٣٨٠)، والضعفاء للعقيلي (٤٢٠/٢-٤٢١)، وتهذيب الكمال (١٩٣/٩-١٩٥).

ولخص الحافظ ابن حجر[١] القول فيه فقال: ((وفيه رشدين بن سعد وهو متروك، وقال ابن يونس: كان رجلا صالحا لا شك في فضله، أدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث))[٢].

واختلف عليه فأخرجه الدارقطني[٣] من الطريق السابق وجعله من مسند ثوبان رضي الله عنه مولى رسول الله ﷺ.

وللحديث طريق آخر عن راشد بن سعد عن أبي أمامة رضي الله عنه أخرجه البيهقي[٤] من طريق عطية بن بقية بن الوليد، عن أبيه، عن ثور بن يزيد عنه به.

وبقية بن الوليد يدلس ويسوي[٥]، وهو من لا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع من شيخه وشيخ شيخه، ولم يصرح بالسماع من شيخه ولا من شيخ شيخه، وعطية ابنه قال فيه الحافظ ابن حجر: (يخطئ ويغرب يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة)[٦].

فهذا الطريق ضعيف.

وله طريق آخر أيضا عن ثور بن يزيد أخرجه البيهقي[٧]، وابن عدي[٨] من طريق حفص بن عمر، ثنا ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عنه به، ولفظه: ((إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء إلا

---

(١) هو أحمد بن علي بن بن حجر محمد العسقلاني، صاحب المصنفات. قال فيه تلميذه الحافظ السخاوي: (وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة، والأمانة، والمعرفة التامة، والذهن الوقاد، والذكاء المفرط، وسعة العلم في فنون شتى) مات رحمه الله في عام ٨٥٢هـ، وقد صنفت في سيرته مصنفات. انظر: الضواء اللامع (٢/٣٦-٤٠).

(٢) التلخيص الحبير (١/١٣٠).

(٣) السنن (١/٢٨).

(٤) السنن الكبرى (١/٢٥٩).

(٥) انظر: المجروحين لابن حبان (١/٢٢٩-٢٣٢)، وميزان الاعتدال (١/٣٣١-٣٣٥)، وتعريف أهل التقديس (ص ١٢١).

(٦) لسان الميزان (٥/٤٤٨)، وانظر الجرح والتعديل (٦/٣٨١الترجمة٢١٢٠)، والثقات لابن حبان (٨/٥٢٧).

(٧) السنن الكبرى (١/٢٦٠).

(٨) الكامل في الضعفاء (٢/٣٨٩).

ما غلب على ريحه أو طعمه))، قال الإمام البيهقي: ((كذا وجدته ولفظ القلتين فيه غريب))اهـ.

وحفص بن عمر قال فيه أبو حاتم: ((كان شيخا كذابا))[١].

وقال ابن عدي[٢] بعد أن أخرج هذا الحديث في ترجمته: ((ولحفص ابن عمر هذا غير ما ذكرت من الحديث، وأحاديثه كلها إما منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب...))[٣].

وقال ابن حبان[٤]: ((حفص بن عمر الأيلي...يقلب الأخبار، ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية، ويعمد إلى خبر يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق آخر لا يعرف))[٥].

فهذا الطريق ضعيف جدا.

وأخرجه الدارقطني[٦] من طريق معلى بن منصور، عن عيسى بن يونس، عن الأحوص ابن حكيم، عن راشد بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه))، قال الإمام الدارقطني: (مرسل، ووقفه أبو أسامة على راشد).

وهذا إسناد ضعيف فالأحوص بن حكيم ضعفه ابن معين[٧]، والنسائي[٨]، وأبوحاتم[٩]،

---

(١) الجرح والتعديل (١٨٣/٣/ترجمة رقم ٧٨٩).

(٢) هو أبوأحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، صاحب كتاب الكامل. قال حمزة السهمي : (كان ابن عدي حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه مثله)). وقال أبويعلى الخليلي : (كان أبوأحمد عديم النظير حفظاً، وجلالة) مات رحمه الله تعالى سنة (٣٦٥هـ). انظر: تاريخ جرجان (٢٨٧-٢٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥٤/١٦-١٤٦).

(٣) الكامل (٣٨٩/٢).

(٤) هو أبوحاتم محمد بن حبان أحمد بن حبان التميمي البستي، صاحب الصحيح. قال أبوعبدالله الحاكم: ((كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال)). وقال أبوبكر الخطيب : ((كان ابن حبان ثقة، نبيلاً، فهماً)). سير أعلام النبلاء (٩٢/١٦-١٠٤).

(٥) المجروحين (٢٩٦/١).

(٦) السنن (٢٩/١).

(٧) الجرح والتعديل (٣٢٨/٢) ترجمة رقم (١٢٥٢٥).

(٨) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ١٥٦).

(٩) الجرح والتعديل (٣٢٨/٢).

وأحمد[١]، وابن حجر[٢] وغيرهم.

٢- الطريق الثاني: عن ثوبان رضي الله عنه، وقد تقدمت الإشارة إليه، وأنه من أوجه الاختلاف على رشدين بن سعد.

والحديث ضعفه الأئمة: الشافعي[٣]، وأبو حاتم[٤]، والدارقطني[٥] رحمهم الله تعالى وجماعة حتى حكى الإمام النووي اتفاق المحدثين على ضعفه[٦].

وقال الإمام ابن الملقن[٧]: ((فتلخص أن الاستثناء المذكور ضعيف لا يحل الاحتجاج به، لأنه ما بين مرسل وضعيف))[٨] .

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٢٩٢).

(٢) (ترجمة رقم ٢٩٢ ص ١٢١).

(٣) معرفة السنن (١/٣٢٥).

(٤) العلل (المسألة ٩٧- ص ٢٥٤).

(٥) العلل (١٢/٢٧٤).

(٦) المجموع (١/١١٠).

(٧) هو عمر بن علي بن أحمد، الأنصاري، الأندلسي الأصل، ثم المصري، الشافعي، سراج الدين أبوحفص، المعروف بابن الملقن، الإمام، العلامة، العالم، الفقيه، المحدث، عمدة المصنفين، أخذ عن الإسنوي وغيره، له مؤلفات كثيرة، منها: " البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي"، وعمدة المحتاج في شرح المنهاج، مات رحمه الله تعالى سنة (٨٠٤هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤/٤٣)، وطبقات الشافعية، لابن هداية (ص٢٧٥)، ومعجم المؤلفين (٧/٢٩٧).

(٨) البدر المنير (١/٤٠١).

المبحث الثاني :
أقوال العلماء في العمل بالحديث

ومع ضعف هذا الحديث إلا أن العلماء أجمعوا على الأخذ بمعناه

قال الإمام الشافعي: (وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء وريحه ولونه كان نجسا يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث، فهو قول العامة لا أعلم بينهم فيه اختلافا...))[١].

وقال الإمام البيهقي[٢]: ((والحديث غير قوي، إلا أنا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافا))[٣].

وقال الإمام النووي[٤]: ((واتفقوا على ضعفه أي الحديث، ونقل الإمام الشافعي رحمه الله تضعيفه عن أهل العلم بالحديث، وبين البيهقي ضعفه، وهذا الضعف في آخره وهو الاستثناء...وإذا علم ضعف الحديث تعين الاحتجاج بالإجماع))[٥].

---

(١) معرفة السنن (١/٣٢٥).

(٢) هو أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، قال فيه الإمام الذهبي : ((هو الحافظ، العلامة، الثبت، الفقيه، شيخ أصولي نحرير، زاهد ورع، قانت لله، قائم بنصرة المذهب أصولاً وفروعاً، جبلاً من جبال العلم)) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٦٣-١٧٠)، طبقات الشافعية، للسبكي (٤/٨-١٦).

(٣) معرفة السنن (١/٣٢٥).

(٤) هو أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الشافعي، صاحب التصانيف النافعة، قال فيه الحافظ الذهبي : ((الإمام الحافظ الأوحد القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء)) وقال كذلك : ((كان حافظاً للحديث وفنونه ورجاله، وصحيحه وعليله، رأساً في معرفة المذهب)) مات رحمه الله سنة (٦٧٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٠-١٤٧٤)، والطبقات الكبرى، للسبكي (٨/٣٩٥-٤٠٠).

(٥) المجموع (٢/٣٤٩).

وقال في مرقاة المفاتيح: ((وهو وإن كان ضعيفا فقد انعقد الإجماع على معناه))[١]، وكذلك قال العلامة الشوكاني[٢] [٣].

(١) (٢/٣٤٩).

(٢) هو السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني المعروف بالأمير، قال فيه العلامة الشوكاني: «الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف»، مات رحمه الله تعالى سنة ١١٨٢هـ. انظر ترجمته في: البدر الطالع (٢/١٣٣-١٣٩).

(٣) نيل الأوطار (١/٣٧).

الحديث الثاني

٢-عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((**إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار**))[١] .

المبحث الأول : تخريج الحديث :

هذا الحديث جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه من طرق:

أولها: من طريق عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود أخرج طريقه: الترمذي[٢]، وأحمد[٣]، والشافعي[٤]، وابن أبي شيبة[٥]، والبيهقي[٦] كلهم من طرق عن ابن عجلان عنه به.

وقال الإمام الشافعي فيما نقله الإمام البيهقي عنه[٧]: ((هذا حديث منقطع لا أعلم أحدا يصله عن ابن مسعود، وقد جاء من غير وجه)).

وقال الإمام الترمذي: ((هذا حديث مرسل عون بن عبدالله لم يدرك ابن مسعود)).

وبه جزم الإمام البيهقي[٨].

---

(١) معناه أن المتبايعين إذا اختلفا في الثمن، فقال البائع: بعت بكذا، وقال المشتري: بأقل، فذهب عامتهم إلى أنهما يتحالفان، يحلف البائع بالله: لقد بعته بكذا، فإذا حلف يقال للمشتري: إما أن تأخذ السلعة بما حلف عليه البائع، وإما أن تحلف: ما اشتريتها إلا بما قلت، فإن حلف فسخ العقد بينهما، ورد إلى كل واحد منهما ما دفع، ولا فرق بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة في أنهما يتحالفان، ويرد قيمة السلعة، وقيل: إنهما لا يتحالفان بعد هلاك السلعة عند المشتري، بل القول قول المشتري مع يمين)) انظر: معالم السنن.

(٢) الجامع (كتاب البيوع، باب: ما جاء إذا اختلف البيعان ح رقم ١٢٧٠ (٣/٥٧٠).

(٣) المسند (٧/٤٤٤-٤٤٥).

(٤) السنن (حديث رقم ٢٤٣).

(٥) المصنف (٥/١٠٠).

(٦) السنن الكبرى (٥/٣٣٢).

(٧) معرفة السنن (٩/٣٤٥).

(٨) السنن الكبرى (٥/٣٣٢).

ثانيها: من طريق القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه به، ورواه عنه **خمسة:**

الأول: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، ورواه عنه اثنان:

١- هشيم بن بشير، وقد اختلف عليه، فرواه الأكثرون كالنفيلي وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن الصباح، وغيرهم عن هشيم، عن ابن أبي ليلى، عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه، عن ابن مسعود به.

أخرج طرقهم أبو داود[١]، والدارقطني[٢]، والبيهقي[٣]، وألفاظهم مختلفة.

ورواه الإمام أحمد في المسند[٤] عن هشيم، وقال: ((وليس فيه عن أبيه)).

وقال الإمام البيهقي[٥]: ((خالف ابن أبي ليلى الجماعة في رواية هذا الحديث في إسناده حيث قال: عن أبيه، وفي متنه حيث زاد فيه: والبيع قائم بعينه)).

٢- موسى بن عقبة أخرج طريقه الدارقطني[٦] من طريق إسماعيل بن عياش، عنه، عن ابن أبي ليلى، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا اختلف المتبايعان في البيع والسلعة كما هي لم تستهلك، فالقول قول البائع أو يترادان البيع)).

وأعله الإمام البيهقي في السنن الكبرى[٧] بقوله: ((وإسماعيل إذا روى عن أهل الحجاز لم يحتج به، ومحمد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، وإن كان في الفقه كبيرا

---

(١) السنن (كتاب: البيوع، باب: البيعان يختلفان، حديث رقم: ٢١٨٦ (٢/٧٣٧)).

(٢) السنن (٣/٢٠-٢١).

(٣) السنن الكبرى (٥/٣٣٣).

(٤) المسند (٧/٤٤٣، حديث رقم ٤٤٤٣)

(٥) السنن (٥/٣٣٣).

(٦) السنن (٣/٢٠).

(٧) السنن الكبرى (٥/٣٣٣).

فهو ضعيف في الرواية لسوء حفظه وكثرة خطئه في الأسانيد والمتون ومخالفته الحفاظ والله يغفر لنا وله، وقد تابعه في هذه الرواية عن القاسم: الحسن بن عمارة، وهو متروك لا يحتج به))، وقال كذلك: ((ورواه أبو عميس، ومعن بن عبدالرحمن، وعبدالرحمن المسعودي، وأبان بن تغلب كلهم عن القاسم عن عبدالله منقطعا، وليس فيه: والمبيع قائم بعينه، وابن أبي ليلى كان كثير الوهم في الإسناد والمتن، وأهل العلم بالحديث لا يقبلون منه ما يتفرد به لكثرة أوهامه)).

وقد اضطرب ابن أبي ليلى في إسناد الحديث ومتنه كما أشار إلى ذلك الإمام البيهقي رحمه الله تعالى، وهذا من سوء حفظ محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وقد وصفه بسوء الحفظ الأئمة: شعبة[١]، وأبو حاتم[٢]، وابن معين[٣]، والنسائي[٤]، وأحمد[٥]، وابن المديني[٦]، والبخاري[٧] وغيرهم كثير[٨]، قال فيه الحافظ الذهبي: ((صدوق إمام سيء الحفظ))[٩]، وقال الحافظ ابن حجر: ((صدوق سيء الحفظ جدا))[١٠].

الثاني: الحسن بن عمارة وهو الطريق الذي أشار إليه الإمام البيهقي فيما سبق، وقد

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٣٢٢/ الترجمة رقم ١٧٣٩)

(٢) المصدر السابق.

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص ٢٩١ ترجمة رقم ٧٥).

(٤) السنن الكبرى (٣/٢٠١).

(٥) الجرح والتعديل (٧/٣٢٣/ الترجمة رقم ١٧٣٩).

(٦) تهذيب التهذيب (٩/٣٠٣).

(٧) علل الترمذي الكبير (٢/٩٧٣).

(٨) انظر: الكامل لابن عدي (٦/٢١٩٥)، والمجروحين لابن حبان (٢/٢٤٤).

(٩) ميزان الاعتدال (٣/٦١٣).

(١٠) تقريب التهذيب ترجمة رقم ٦١٢١.

أخرجه الدارقطني[١]، وقال: ((الحسن بن عمارة متروك))[٢].

الثالث: عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي أخرج طريقه الإمام أحمد[٣] من طريق وكيع.

ورواه الطيالسي[٤].

وأخرجه البيهقي[٥] من طريق جعفر بن عون كلهم (أي: وكيع، والطيالسي، وجعفر بن عون) عن المسعودي، عن القاسم، عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ : ((إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة، فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يترادان))، وهذا لفظ الإمام أحمد.

وعبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي صدوق اختلط، ورواية وكيع عنه قبل اختلاطه كما قال الإمام أحمد[٦]، وكذلك جعفر بن عون سمع منه قبل اختلاطه[٧]، وأما أبو داود الطيالسي فسمع منه بعد اختلاطه[٨].

والقاسم بن عبدالرحمن لم يسمع من جده عبدالله بن مسعود، قال الإمام الترمذي: ((وقد روي عن القاسم بن عبدالرحمن عن ابن مسعود عن النبي ﷺ هذا الحديث أيضا وهو مرسل أيضا...))، وبنحوه قال الإمام البيهقي، وابن الجوزي[٩]، وابن الملقن[١٠]، وغيرهم[١١].

---

(١) السنن (٣/٢٠).

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٦/٢٦٥-٢٧٧).

(٣) المسند (٧/٤٤٥ حديث رقم ٤٤٤٥).

(٤) المسند (١/٣١٥ حديث رقم ٣٩٩).

(٥) السنن الكبرى (٥/٣٣٣).

(٦) انظر: العلل رواية عبدالله (١/٩٥)، والكواكب النيرات (ص ٢٨٢، ٢٩٨).

(٧) الكواكب النيرات (ص ٢٩٣).

(٨) الكواكب النيرات (ص ٢٨٨-٢٨٩).

(٩) التحقيق (٢/١٨٦).

وابن الجوزي هو: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد القرشي البغدادي الحنبلي المشهور بابن الجوزي، قال فيه الحافظ الذهبي: ((الشيخ الإمام العلامة، الحافظ المفسر، شيخ الإسلام، مفخر العراق)).

(١٠) البدر المنير (٦/٥٩٧).

(١١) انظر: تنقيح التحقيق (٢/٥٥٩).

الرابع: عمر بن قيس الماصر: أخرج طريقه الدارقطني،[١] والبزار[٢] عن أبي محمد بن صاعد وغيره قالوا: حدثنا محمد بن مسلم بن وارة حدثني محمد بن سعيد بن سابق، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن عمر بن قيس، عن القاسم به. ولفظه قال: ((باع عبد الله بن مسعود سبيا من سبي الإمارة بعشرين ألفا يعني من الأشعث بن قيس، فجاء بعشرة آلاف، فقال: إنني بعتك بعشرين ألفا، قال: إنما أخذتهم بعشرة آلاف، وإني أرضى في ذلك برأيك، فقال ابن مسعود: إن شئت حدثتك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: أجل، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تبايع المتبايعان بيعا ليس بينهما شهود، فالقول ما قال البائع أو يترادان البيع قال الأشعث: قد رددت عليك)).

قال الإمام البزار: ((ولا نعلم رواه عن عمر بن قيس إلا عمرو بن أبي قيس)).

قال الحافظ ابن الملقن في البدر المنير[٣]: ((وهذا إسناد جيد أيضا رجاله كلهم ثقات)).

وعمرو بن أبي قيس قال فيه الحافظان الذهبي وابن حجر: ((صدوق له أوهام))[٤]، فتفرده بهذا الطريق يوهنه، ولعل هذا الطريق والذي بعده أقوى طرق الحديث.

والخامس: معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود (أخو القاسم) أخرج طريقه الإمام أحمد[٥] عن ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن معن، عن القاسم بدون ذكر أبيه.

---

(١) السنن (٣/٢٠).

(٢) المسند (٥/٣٦٤).

والبزار هو: أحمد بن عمرو بن عبدالخالق بن خلاد أبوبكر العتكي المعروف بالبزار، قال الحافظ الخطيب البغدادي فيه: ((وكان ثقة، حافظا، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبين عللها)). مات رحمه الله تعالى سنة ٢٩٢هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٤/٣٣٤-٣٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٤-٥٥٧).

(٣) (٦/٥٩٩).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٣/٢٨٥)، وتقريب التهذيب ترجمة رقم ٥١٣٦.

(٥) المسند (٧/٤٤٦ حديث رقم ٤٤٦).

وأخرجه الطبراني[١] من وجه آخر عن ابن مهدي (بذكر أبيه).

قال الإمام الدارقطني: ((ورواه معن بن عبدالرحمن عن القاسم واختلف عليه، فرواه أبو حذيفة عن الثوري عن معن عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود قاله أحمد بن يونس الضبي عنه.

وخالفه عبدالرحمن بن مهدي، وأبو داود الحفري وغيرهما فرووه عن الثوري عن معن عن القاسم مرسلا عن ابن مسعود))[٢] . وعبدالرحمن بن مهدي أوثق من أبي حذيفة في الثوري كما قال يحيى بن معين[٣]، وابن مهدي من الطبقة الأولى في الرواة عن الثوري كما هو ظاهر كلام الأئمة أحمد ويحيى بن معين وابن المديني وأبي حاتم[٤]، فروايته المرسلة لهذا الحديث أقوى وأصح عن الثوري من رواية أبي حذيفة.

ثالثها (أي: ثالث الطرق عن ابن مسعود رضي الله عنه): من طريق أبي وائل (شقيق بن سلمة) أخرجه الدارقطني[٥] من طريق عصمة بن عبدالله[٦]، عن إسرائيل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله قال: ((إذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك فالقول قول البائع))، ورفع الحديث إلى النبي ﷺ في ذلك.

قال ابن الملقن: ((في إسناده عبدالله بن عصم وهو ضعيف، وقد أعله عبدالحق في أحكامه به، وقد تفرد شريك بتسمية أبيه عصمة، والصواب عصم))[٧] .

---

(١) المعجم الكبير (١٠/١٧٤ حديث رقم ١٠٣٦٥).

(٢) العلل (٥/٢٠٣).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٧٢٢).وأبوحذيفة هو: موسى بن مسعود الفهدي قال فيه الحافظ: صدوق سيء الحفظ- التقريب (ص٥٥٤).

(٤) المصدر السابق (٢/٧٢٢-٧٢٥).

(٥) السنن (٣/٢١).

(٦) هكذا في المطبوع من السنن، والصواب عبدالله بن عصمة أو عصيم. انظر: جامع الترمذي (٤/٥٠٠ حديث رقم ٢٢٢٠)، سؤالات الآجري (١/١٥٢-١٥٣/الترجمة رقم ١٣)، وتهذيب الكمال (١٥/٣٠٥).

(٧) البدر المنير (٥/٦٠٢).

وعبدالله وثقه ابن معين[١]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[٢]، وقال أبو حاتم: شيخ[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال: يخطئ كثيرا، وذكره في المجروحين[٥]، وقال: ((منكر الحديث جدا على قلة روايته، يروي عن الأثبات ما يشبه أحاديثهم حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة)).

وقال الحافظ ابن حجر: ((صدوق يخطئ، أفرط ابن حبان فيه وتناقض))[٦]، فتفرد مثله لا يقبل.

رابعها: من طريق علقمة أخرج طريقه الطبراني[٧] عن محمد بن هشام المستملي، ثنا عبدالرحمن بن صالح ثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله عن النبي ﷺ قال: ((البيعان إذا اختلفا في البيع تراد البيع)).

قال الإمام ابن الملقن: ((وهذا الطريق عندي أقوى طرقه، ولم يظفروا بها، ومن فضيل بن عياض إلى ابن مسعود أئمة أعلام سمع بعضهم من بعض... لكن عبد الرحمن بن صالح نسب إلى الرفض... وقال يحيى بن معين: ثقة شيعي؛ لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في نصف حرف، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال موسى بن هارون مرة: ثقة))[٨].

خامسها: من طريق أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود أخرج طريقه الإمام أحمد[٩]، ومن

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠٦/١٥).

(٢) الجرح والتعديل (٥/الترجمة رقم ٥٨٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) (٥٧/٥).

(٥) (٥/٢).

(٦) ترجمة رقم ٣٥٠٠.

(٧) المعجم الكبير (٧٢/١٠ حديث رقم ٩٩٨٧).

(٨) البدر المنير (٥٩٨/٥).

(٩) المسند (٤٤٠/٧ حديث رقم ٤٤٤٢).

طريقه الدارقطني[١]، والحاكم[٢] وغيرهما، وأخرجه البيهقي[٣] كلهم من طرق عن الإمام الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن سالم القداح أخبرنا ابن جريج أن إسماعيل بن أمية أخبره، عن عبدالملك بن عمير أنه قال: حضرت أبا عبيدة بن عبدالله بن مسعود وأتاه رجلان تبايعا سلعة، فقال هذا أخذت بكذا وكذا، وقال هذا: بعت كذا وكذا، فقال أبو عبيدة: أُتِي ابن مسعود في مثل هذا، فقال: حضرت رسول الله ﷺ أُتِي بمثل هذا فأمر البائع أن يُستحلف ثم يختار المبتاع إن شاء أخذ وإن شاء ترك))، وهذا لفظ الإمام أحمد.

واختلف على ابن جريج في تسمية شيخ إسماعيل بن أمية فسماه سعيد بن سالم القداح عبدالملك بن عمير كما سبق وتابعه يحيى بن سليم عند البيهقي في السنن[٤] إلا أنه قال: ((عن بعض بني عبدالله بن مسعود)).

وخالفهما حجاج الأعور فرواه عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالملك بن عبيد أخرج طريقه النسائي[٥]، والدارقطني[٦]، وتابعه هشام بن يوسف كما ذكر الإمام أحمد[٧]، والبيهقي[٨].

قال الحافظ ابن حجر[٩]: ((ووقع في النسائي عبدالملك بن عبيد، ورجح هذا أحمد والبيهقي وهو ظاهر كلام البخاري، وقد صححه ابن السكن والحاكم)).

---

(١) السنن (١٩/٣).

(٢) المستدرك (٤٨/٢).

(٣) معرفة السنن (٣٤٦/٩).

(٤) (٣٣٣/٥).

(٥) السنن الكبرى [كتاب البيوع، اختلاف المتبايعين في الثمن، حديث رقم ٦٢٠٠ (٧٤/٦)].

(٦) السنن (١٨/٣).

(٧) المسند (٤٤٣/٧).

(٨) معرفة السنن (٣٤٦/٩).

(٩) التلخيص الحبير (٣١/٣).

وكذلك سماه الإمام المزي في تحفة الأشراف[١]، وفي تهذيب الكمال[٢]، وذكر هذا الحديث في ترجمته، وعبدالملك هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: ((مجهول الحال))[٣].

وأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه في قول جماهير من أهل الحديث، فالإسناد منقطع إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه قاله ابن المديني وغيره[٤].

قال ابن الملقن[٥]: ((قال البيهقي في خلافياته حديث أبي عبيدة هذا إن كان سعيد بن سالم حفظ عبدالملك بن عمير في إسناده فهو جيد لا بأس به إلا أنه مرسل أبو عبيدة لم يسمع من أبيه)).

وقد جزم بعدم صحة الحديث جماعة من الأئمة منهم:

- الإمام الشافعي في القديم في رواية الزعفراني[٦] حيث قال: ((هذا حديث منقطع لا

---

(١) (١٥٩/٧ حديث رقم ٩٦١١).

والمزي هو: يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف القضاعي الدمشقي أبوالحجاج، قال الحافظ الذهبي: ((شيخنا الإمام العالم البحر، الحافظ الأوحد محدث الشام جمال الدين أبوالحجاج))، وقال كذلك: ((وكان ثقة، حجة، كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السكوت، قليل الكلام جدا، صادق اللهجة لم تعرف له صبوة)). انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١٤٩٨/٤-١٤٩٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٩٥/١٠-٤٣٠).

(٢) (٣٦٣/١٨).

(٣) التقريب (ترجمة رقم ٤٢٢٥ ص ٦٢٥).

(٤) انظر: معرفة السنن والآثار (٣٤٦/٩)، وجامع التحصيل (ص ٢٠٤-٢٠٥)، وتهذيب الكمال (٦١/١٤-٦٣)، وتهذيب التهذيب (٧٥/٥) وفتح الباري لابن رجب (١٨٧/٥)، وعلل الدارقطني (٢٠٣/٥-٢٠٦)، والبدر المنير (٥٩٤/٦).

(٥) البدر المنير (٥٩٤/٦).

(٦) أبوعلي الحسن بن محمد الزعفراني، قال فيه الإمام الذهبي: " الإمام، العلامة، شيخ الفقهاء، والمحدثين... وقرأ على الشافعي كتابه القديم، وكان مقدما في الفقه والحديث، ثقة جليلاً، عالي الرواية، كبير المحل" اهـ. وهو من رجال البخاري. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٢/١٢-٢٦٥)، وتهذيب الكمال (٣١٠/٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (١١٤/٢-١١٧).

أعلم أحدا يصله عن ابن مسعود، وقد جاء من غير وجه)).

- والحافظ ابن عبدالبر[١].
- والدارقطني، وابن الجوزي.

وقال المنذري في مختصر السنن[٢]: ((وقد رُوى هذا الحديث من طرق كلها لا تثبت...)).

وقال الحافظ ابن الملقن: ((وبالجملة كل طرق هذا الحديث لا تخلو من علة...)).

وهناك من أهل العلم من ذهب إلى تقوية الحديث باجتماع طرقه فصححه الحاكم في المستدرك[٣]، وقال الإمام البيهقي في السنن الكبرى[٤]: ((وقد روي من أوجه بأسانيد مراسيل إذا جمع بينهما صار الحديث بذلك قويا)).

وقال الحافظ ابن عبدالهادي في التنقيح[٥]: ((والذي يظهر أن حديث ابن مسعود في هذا الباب بمجموع طرقه له أصل، بل هو حديث حسن يحتج به، لكن في لفظه اختلاف...)).

---

(١) ابن عبدالبر هو: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي القرطبي المالكي صاحب التصانيف الفائقة. قال الحميدي: ((أبوعمر فقيه حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، وقال كذلك: يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي))، وقال أبوالقاسم بن بشكوال: ((ابن عبدالبر إمام عصره، وواحد دهره). مات رحمه الله تعالى سنة ٤٦٣هـ. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس (ص ٣٦٧-٣٦٩)، والصلة (٢/٦٤٠-٦٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٥٣-١٦٣).

(٢) (٥/١٦٤).

والمنذري: هو زكي الدين أبومحمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله المنذري الشامي المصري الشافعي، قال فيه الحافظ عز الدين الحسيني: ((وكان عديم النظير في علم الحديث على اختلاف فنونه ثبتا، حجة، ورعا، متحريا)). انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٣/٣١٩-٣٢٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/٢٥٩-٢٦١).

(٣) (٢/٥٣).

(٤) (٥/٣٣٢).

(٥) (٤/٧٥).

وابن عبدالهادي: هو محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، وصفه الحافظ الذهبي: ((بالإمام الأوحد ذي الفنون))، ووصفه الحافظ ابن رجب: ((الفقيه المحدث، الحافظ الناقد، النحوي المتفنن))، مات رحمه الله تعالى سنة ٧٤٤هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/١٥٠٨)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/٤٣٦-٤٣٩).

وقال الإمام ابن القيم في تهذيب السنن[١]: ((وقد روى حديث ابن مسعود من طرق عن ابن مسعود يشد بعضها بعضا، وليس فيهم مجروح ولا متهم)).

المبحث الثاني : أقوال العلماء في العمل بالحديث:

قال الحافظ ابن عبدالبر: ((وإن كان في إسناده مقال من جهة الانقطاع مرة وضعف بعض نقلته أخرى، فإن شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني...))[٢].

وقال كذلك: ((حديث ابن مسعود حديث منقطع لا يكاد يتصل، وإن كان الفقهاء قد عملوا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه))[٣].

وكلام الحافظ ابن عبدالبر الأول يدل على أن شهرة الحديث كافية عن النظر في إسناده، فإنه لو كان ضعيفاً فشهرته عند العلماء وظهوره بين أهل الإجماع مع كون دلالته جلية، ولا يعلم في الباب غيره، تعضد هذا الضعف، فلا يلتفت إلى ضعفه حينئذ[٤]

---

(١) (١٦٢/٥).

وابن القيم هو: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن قيم الجوزية، قال فيه الحافظ بن رجب: "الفقيه الأصولي، المفسر النحوي، العارف"، وقال كذلك: "ولا رأيت أوسع منه علما ولا أعرف بمعاني القرآن والسنة، وحقائق الإيمان منه، وليس بالمعصوم، ولكن لم أر في معناه مثله" مات رحمه الله سنة ٧٥١هـ. انظر ترجته في: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤٤٧/٢-٤٥٢) ، وقد ألف الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد كتابا في ترجمة الإمام ابن القيم الجوزية.

(٢) التمهيد (٢٩٣/٢٤).

(٣) الاستذكار (٤٧٢/٦).

(٤) لا أعتني بتوجيه أقوال من صحح الحديث؛ لأنه خارج عن نطاق البحث وإنما التوجيه فيكون لقول من ضعف الحديث ثم عمل به لشهرته .

الحديث الثالث

٣- عن ابن عمر رضي الله عنهما: ((**أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ**[١] **بالكالئ**)).

المبحث الأول : تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الدارقطني[٢] من طريق سليمان بن شعيب الكيساني.

والحاكم في المستدرك[٣] من طريق الربيع بن سليمان.

كلاهما عن الخصيب بن ناصح، عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر به.

قال أبو عبدالله الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)).

وذِكْرُ موسى بن عقبة في الإسناد وهم بينه الإمام البيهقي فأخرج هذا الحديث في السنن الكبرى[٤] من الوجه المتقدم إلا إنه قال: ((عن موسى)) ولم ينسبه ثم قال: ((موسى هذا هو ابن عبيدة الربذي، وشيخنا أبوعبدالله- يعني الحاكم- قال في روايته عن موسى بن عقبة، وهو خطأ، والعجب من أبي الحسن الدارقطنى -شيخ عصره- روى هذا الحديث فى كتاب السنن عن أبى الحسن: علي بن محمد المصرى، هذا فقال عن موسى بن عقبة)).

---

(١) الكالئ: كلأ الدين يكلأ مهموز بفتحتين كُلْؤاً: تأخر فهو كالئ بالهمز، ويجوز تخفيفه، فيصير مثل القاضي، وقال الأصمعي: لا يجوز همزه. ونهى عن الكالئ بالكالئ: أي النسيئة بالنسيئة، وذلك أن يشتري الرجل شيئا إلى أجل، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بعنيه إلى أجل بزيادة شيء، فيبيعه منه، ولا يجري بينهما تقابض، وقد فسره نافع [و] ابن عمر رضي الله عنهما في أحد طرقه أنه بيع الدين بالدين، وتتابع على هذا كثير من الفقهاء، وله صور كثيرة ترجع إلى المعنى السابق.
انظر: سنن البيهقي (٥/٢٩٠)، والنهاية لابن الأثير (٤/١٩٤)، والمصباح المنير (١/٥٤٠)، والمطلع لابن المفلح (ص ٢٤١-٢٤٢)، دراسات في أصول المداينات للدكتور نزيه حماد (ص ٢٤٢ وما بعدها).

(٢) (٣/٧١).

(٣) (٢/٦٥).

(٤) (٥/٢٩٠).

ثم ساقه من طريق آخر عن أبي الحسن المصري ولم ينسب فيه موسى، وقال: ((ولم ينسب شيخنا أبو الحسين، عن أبى الحسن المصرى موسى، وهو ابن عبيدة بلا شك، وقد رواه الشيخ أبو الحسن الدارقطنى رحمه الله عن أبي الحسن المصرى فقال: عن موسى بن عقبة.

ورواه شيخنا أبو عبد الله بإسناد آخر عن مقدام بن داود الرعينى فقال: عن موسى بن عقبة وهو وهم والحديث مشهور بموسى بن عبيدة مرة عن نافع عن ابن عمر ومرة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر، وبالله التوفيق))[١].

وقال الحافظ ابن حجر: ((وفي إسناده موسى بن عبيدة وهو متروك، ووقع في رواية الدارقطني موسى بن عقبة وهو غلط، واغتر بذلك الحاكم فصحح الحديث))[٢].

وقد برّء الحافظ رحمه الله الإمام الدارقطني من الوهم حيث قال: ((وقد جزم الدارقطني في العلل بأن موسى بن عبيدة تفرد به، فهذا يدل على أن الوهم في قوله: موسى بن عقبة من غيره))[٣].

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: ((يرويه موسى بن عبيدة عن عبدالله بن دينار وهو معروف عنه...))[٤].

قال الشيخ الألباني رحمه الله: ((وأظن أن الوهم من ابن ناصح فهو الذي قال ذلك، لأن توهيمه أولى من توهيم حافظين مشهورين الدارقطني والحاكم))[٥].

ويقوي ظن الشيخ مخالفة أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري – وهو ثقة حجة[٦] – للخطيب بن ناصح، وقد قال فيه ابن حبان: ربما أخطأ، ولذا قال ابن حجر: صدوق يخطئ، ولم يوافقه على قوله موسى بن عقبة في هذا الإسناد ثقة، فلعل هذا من أخطائه، والله أعلم.

---

(١) (٥/٢٩٠).

(٢) الدراية (٢/١٥٧)، وانظر: البدر المنير (٦/٥٦٨).

(٣) التلخيص الحبير (٣/٧١).

(٤) العلل (١٣/١٩٣).

(٥) إرواء الغليل (٥/٢٢٢).

(٦) ميزان الاعتدال (١/٨٤).

وقد حكم الإمام الدارقطني على رواية موسى بن عبيدة عن نافع بالوهم فقال رحمه الله تعالى: ((وكلا القولين وهم، والصحيح عن موسى بن عبيدة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر))[١].

وقال ابن عدي: ((وهذا معروف بموسى عن نافع))[٢].

قال الإمام البيهقي: ((والحديث مشهور بموسى بن عبيدة مرة عن نافع عن ابن عمر، ومرة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر، وبالله التوفيق))[٣].

وطريق عبدالله بن دينار المشار إليه سابقا أخرجه الطحاوي[٤] من طريق أبي عاصم.

والبزار[٥] من طريق بهلول بن مورق.

والبيهقي[٦] من طريق الواقدي، وزيد بن الحباب، وعبيدالله بن موسى كلهم عن موسى بن عبيدة الربذي، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن الشغار، وعن بيع المجر، وعن بيع الغرر، وعن بيع كالئ بكالئ، وعن بيع آجل بعاجل. قال: والمجر: ما في الأرحام، والغرر: أن تبيع ما ليس عندك، وكالىء بكالىء: دين بدين، والعاجل بالآجل: أن يكون لك على الرجل ألف درهم فيقول رجل: أعجل لك خمسمائة ودع البقية، والشغار: أن ينكح المرأة بالمرأة ليس بينهما صداق)).

---

(١) العلل (١٣/١٩٣).

(٢) الكامل (٦/٢٣٣٥).

(٣) السنن الكبرى (٥/٢٩٠).

(٤) شرح معاني الآثار (٤/٢١).

والطحاوي هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي، صاحب التصانيف، قال فيه الحافظ الذهبي: ((الإمام العلامة، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها)). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٥/٢٧-٣٢)، وشذرات الذهب (٢/٢٨٨).

(٥) المسند (١٢/٢٩٧ ح رقم ٦١٣٢).

(٦) السنن الكبرى (٥/٣٤١).

قال الهيثمي في كشف الأستار[١]: ((في الصحيح طرف منه)).

قال البزار: ((لا نعلم رواه بهذا التمام إلا موسى بن عبيدة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر)).

قال الإمام البيهقي[٢]: ((وهذا الحديث بهذا اللفظ تفرد به موسى بن عبيدة، قال يحيى بن معين: فأنكر على موسى هذا وكان من أسباب تضعيفه)).

والحديث له طريق ثاني أخرجه الدارقطني[٣]، والحاكم[٤] كلاهما من طريق مقدام بن داود الرعيني، عن ذؤيب بن عمامة، عن حمزة بن عبدالواحد، عن موسى بن عقبة، عن عبدالله بن دينار عنه به، وذكر موسى بن عقبة في هذا الإسناد وهم.

قال الإمام الدارقطني في العلل بعد ذكره لهذا الطريق: ((والصحيح ابن عبيدة))[٥] ، ولعله من ذؤيب فقد قال الإمام الذهبي في تلخيص المستدرك: ((ذؤيب واه)).

وقال كذلك: ((ضعفه الدارقطني وغيره ولم يهدر))[٦] .

قال فيه أبو حاتم: صدوق[٧].

---

(١) (٢/٩٢).

والهيثمي هو: علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر أبوالحسن الهيثمي الشافعي، قال التقي الفاسي فيه: ((كان كثير الحفظ للمتون والآثار، صالحا خيرا))، وقال الأفقهي: ((كان إماماً عالما حافظا واهدا متواضعا متوددا إلى الناس ذا عبادة وتقشف وورع))، وقال الحافظ ابن حجر: ((وكان هينا لينا خيرا، دنيا، محبا في أهل الخير)). انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر (٥/٢٥٦-٢٥٨)، والضوء اللامع (٥/٢٠٠-٢٠٣).

(٢) (٥/٣٤١).

(٣) السنن (٣/٧٢).

(٤) المستدرك (٢/٦٦).

(٥) (١٣/١٩٤).

(٦) الميزان (٢/٣٣).

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٠/ترجمة رقم ٢٠٣٧).

وقال الحافظ ابن حجر[١]: ((وقال ابن حبان في الثقات: يعتبر حديثه من غير رواية شاذان عنه))، ومن كان هذا حاله لا تقبل مخالفته للمشهور.

فظهر مما سبق أن الرواية الأقوى هي رواية موسى بن عبيدة، عن عبدالله بن دينار، وموسى بن عبيدة ضعيف، لاسيما في حديث عبدالله بن دينار فإنه يروي عنه مناكير، فالحديث منكر قال ابن أبي خيثمة: ((وسئل يحيى بن معين عن حديث موسى بن عبيدة الربذي، قال: ضعيف، وإنما ضعف حديث موسى بن عبيدة الربذي، لأنه يروي عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير))[٢].

وقال أبو حاتم: منكر الحديث[٣].

وقال النسائي: ضعيف[٤]، وقال مرة: ليس بثقة[٥].

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: موسى بن عبيدة لا يشتغل به، وذلك أنه يروي عن عبدالله بن دينار شيئا لا يرويه الناس[٦].

وقال الإمام أحمد لابنه عبدالله: ((اضرب على حديث موسى بن عبيدة))[٧].

وقال كذلك: ((ليس حديثه عندي بشيء حديثه عن عبدالله بن دينار، كأنه ليس عبدالله بن دينار ذاك))[٨].

وقال كذلك: ((ولكنه حدث بأحاديث منكرة عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر عن

---

(١) لسان الميزان (٣/٤٣٠).

(٢) الجرح والتعديل (٨/١٥٢/الترجمة رقم ٦٨٦).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكامل لابن عدي (٦/٢٣٣٤).

(٥) تهذيب الكمال (٢٩/١١٢).

(٦) الجرح والتعديل (٨/١٥٢/الترجمة ٦٨٦).

(٧) تهذيب الكمال (٢٩/١٠٩).

(٨) الضعفاء للعقيلي (٤/١٣١٣).

النبي ﷺ في: ((الكالئ بالكالئ)) وأشباه هذا))[١].

وقال علي بن المديني: ((موسى بن عبيدة الربذي ضعيف يحدث بأحاديث مناكير))[٢].

وقال ابن عدي: ((وهذه الأحاديث التي ذكرتها ومنها حديث نهى عن بيع الكالئ لموسى بن عبيدة بأسانيد مختلفة مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامة متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بين))[٣].

وللحديث طريق آخر أخرجه عبدالرزاق[٤] قال: أخبرنا الأسلمي قال: حدثنا عبدالله بن دينار عن ابن عمر بنحو لفظ البزار المتقدم.

والأسلمي هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم متروك كما قال الحافظ ابن حجر[٥].

والحديث أخرجه الطبراني[٦] بإسناده عن محمد بن يعلى بن زنبور، عن موسى بن عبيدة، عن عيسى بن سهل بن رافع بن خديج، عن أبيه، عن جده قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة، والمزابنة، والمنابذة، ونهى أن يقول الرجل للرجل: ابتع هذا بنقد واشتره بنسيئة حتى يبتاعه ويحرزه، وعن كالئ بكالئ)).

ومحمد بن يعلى بن زنبور تفرد به من بين الرواة عن موسى بن عبيدة بهذا الإسناد، وقد قال فيه أبو حاتم: ((متروك الحديث))[٧]، وقال النسائي: ليس بثقة[٨]، وقال ابن حبان: لا

---

(١) رواه عباس الدوري في تاريخه (٢/٥٩٣-٥٩٤).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٤/١٣١٣).

(٣) الكامل لابن عدي (٦/٢٣٣٦).

(٤) المصنف (٨/٩٠).

(٥) التقريب الترجمة رقم ٧٠٣٨.

(٦) المعجم الكبير (٤/٢٦٧).

(٧) الجرح والتعديل (٨/١٣١/الترجمة رقم ٥٨٧).

(٨) تهذيب الكمال (٢٧/٤٧).

يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات، ولا فيما انفرد وإن لم يخالف الأثبات))[١].

وقال الإمام البخاري: يتكلم فيه، وهو ذاهب الحديث[٢].

وقال الإمام الذهبي: متروك[٣].

وهو أولى من قول الحافظ ابن حجر: ضعيف[٤].

فعلى هذا لا يقبل تفرده بل يعد ما تفرد به منكرا، والمحفوظ رواية موسى بن عبيدة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر كما تقدم من قول الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: ((وهذا لا يصلح شاهدا لحديث ابن عمر، فإنه من طريق موسى بن عبيدة أيضا عن عيسى بن سهل، وكأن الوهم فيه من الراوي عنه محمد بن يعلى زنبور))[٥].

فالحديث ضعيف جدا من جميع طرقه، لأن مدارها على موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف، وقد تفرد به.

وهذا الحديث قد ضعفه الأئمة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: ((أهل الحديث يوهنون هذا الحديث))[٦].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: ((لا يحل الرواية عن موسى بن عبيدة، ولا أعرف هذا الحديث عن غير موسى، وليس في هذا حديث صحيح، وإنما إجماع الناس على أنه لا يجوز دين بدين))[٧].

---

(١) كتاب المجروحين (٣/٢٧٧-٢٧٨).

(٢) تاريخ بغداد (٣/٤٤٨)، وفي التاريخ الكبير للبخاري (١/الترجمة ٨٦١)، والضعفاء الصغير له (الترجمة ٣٤١)، والكامل لابن عدي (٦/٢٢٧١)، وفيها جميعا: ((يتكلم فيه)) فقط وليس فيها ذاهب الحديث.

(٣) الكاشف (٣/٩٧)

(٤) التقريب (الترجمة رقم ٦٤٥٢)

(٥) (٣/٧١).

(٦) الأم (٣/٨).

(٧) العلل المتناهية (٢/٦٠١) وقد تقدم.

وقال الإمام ابن المنذر رحمه الله: إسناد هذا الحديث لا يثبت[١].

المبحث الثاني : أقوال العلماء في العمل بالحديث :

والمراد من توهين الإمام أحمد توهين الإسناد لا المتن كما هو ظاهر من عبارته، ولأن الإمام أحمد حكى الإجماع على أنه لا يجوز بيع دين بدين[٢].

ولذلك قال صديق حسن خان[٣] معلقا على عبارة الإمام أحمد بقوله: ((يعني روى الإجماع على معنى الحديث فشد ذلك من عضده، لأنه صار متلقى بالقبول))[٤].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله: ((واحتمل أهل الحديث هذا الحديث من رواية موسى بن عبيدة وإن كان فيها ما فيها))[٥].

فضعف إسناد حديث النهي عن الكالئ بالكالئ ينجبر بالإجماع المتيقن على مدلوله، وبذلك صرح الشوكاني فقال: ((وهو وإن كان في إسناده موسى بن عبيدة الربذي، فقد شد من عضده ما يحكى من الإجماع على عدم جواز بيع الكالئ بالكالئ))[٦].

---

(١) البدر المنير (٥٦٩/٦).

وابن المنذر: هو أبوبكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه صاحب التصانيف، قال فيه الإمام النووي: ((له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه فيه أحد، وهو في نهاية من التمكن من معرفة الحديث، وله اختيار فلا يتفيد في الاختيار بمذهب بعينه، بل يدور مع ظهور الدليل)). مات رحمه الله تعالى سنة ٣١٨هـ. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (١٩٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٤-٤٩٢).

(٢) انظر: الرسالة (ص ١٤٢).

(٣) هو أبوالطيب صديق بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، صاحب المؤلفات الكثيرة منها الروضة الندية، الدين الخالص، وغيرها، توفي سنة سبع وثلاثمائة وألف . مقدمة الروضة الندية.

(٤) الروضة الندية (٨٩/٢).

(٥) شرح مشكل الآثار (٢٦٦/٢).

(٦) السيل الجرار (٤٨٠/١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((لكن العمل عليه))[١] ، يدل على أنه هو مستند الفقهاء في منعهم الكالئ بالكالئ، وإسناده ضعيف لكن العمل عليه.

قال الإمام ابن عرفة المالكي[٢] رحمه الله تعالى: ((تلقي الأئمة هذا الحديث بالقبول يغني عن طلب الإسناد كما قالوا في: لا وصية لوارث))[٣].

(١) تفسير الآيات (٢/٦٣٧-٦٣٨).

(٢) ابن عرفة: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، أبو عبد الله: إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره. توفي سنة ٨٠٣ هـ. انظر ترجمته في: نيل الابتهاج (ص ٢٧٤).

(٣) التاج والإكليل (٤/٣٦٧). وقد استفدت في هذا الحديث من بحث كتبه الشيخ سامي السويلم بعنوان ((عقد الكالئ بالكالئ تدليلاً وتعليلاً))– مركز البحث والتطوير– شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شعبان ١٤٢٢هـ– نوفمبر ٢٠٠١م.

الحديث الرابع

٤- عن ابن عباس قال: ((أتي النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله إن سيدي زوجني أمته وهو يريد أن يفرق بيني وبينه، قال: فصعد رسول الله ﷺ المنبر فقال: يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته، ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق لمن أخذ بالساق)).

المبحث الأول : تخريج الحديث :

الحديث أخرجه ابن ماجه[١] من طريق يحيى بن بكير، عن عبدالله بن لهيعة، عن موسى بن أيوب، عن عكرمة، عنه به.

قال الحافظ البوصيري: ((هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة))[٢] .

وقال الزيلعي: ((وابن لهيعة ضعيف))[٣] .

وقال الحافظ ابن الملقن: ((وعلته ابن لهيعة))[٤]، وكذلك قال الحافظ في التلخيص[٥].

وعبدالله بن لهيعة ضعيف مطلقا لسوء حفظه، فلا يقبل حديثه إذا تفرد أو خالف سواء

---

(١) السنن (كتاب: الطلاق، باب: طلاق العبد حديث رقم ٢٠٨١ (١/٦٧٣)).

(٢) مصباح الزجاجة (٢/١٤٠).

والبوصيري هو: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن قايماز البوصيري، قال فيه الحافظ ابن حجر: ((وكان كثير السكون والعبادة والتلاوة))، مات رحمه الله تعالى سنة ٨٤٠هـ. انظر ترجمته في: إنباء الغمر (٨/٤٣١-٤٣٢)، والضوء اللامع (١/٢٥١-٢٥٢).

(٣) نصب الراية (٤/٢١٠).

والزيلعي هو: عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب جمال الدين الزيعلي، قال الحافظ ابن فهد المكي: ((تفقه، وبرع، وأدام النظر، والاشتغال، وطلب الحديث واعتنى به، فانتقى، وخرّج، وألف، وجمع ...)) انظر: لحظ الألحاظ (ص١٢٨-١٢٩).

(٤) البدر المنير (٨/١٣٨).

(٥) (٣/٢١٩).

كان من رواية العبادلة عنه أم لا، ويقبل حديثه إذا توبع.

قد ضعفه الأئمة يحي بن معين[١]، والنسائي[٢]، وأبو حاتم الرازي[٣]، وابن حبان[٤]، وابن مهدي[٥]، وأبو زرعة الرازي[٦]، وابن سعد[٧]، وأحمد في بعض أقواله[٨]، والدارقطني[٩]، وابن خزيمة[١٠]، والفلاس[١١]، والترمذي[١٢].

وقال الذهبي في الكاشف: ((ضُعّف، والعمل على تضعيف حديثه))[١٣].

وقال في تذكرة الحفاظ: ((ولم يكن –على علمه– بالمتقن، حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبوعبدالرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه، ولا يرتقي إلى هذا))[١٤].

وفي نهاية كتابه (ديوان الضعفاء والمتروكين) قسم المذكورين فيه إلى طبقات، جعل الأولى رجال الصحيح المتكلم فيهم بلا حجة، والثانية: لرجال لا ينزلون عن درجة الحسن لذاته، الثانية: لمن ليسوا بحجة لغلطهم وليسوا بمطروحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة، وقال:

---

(١) الجرح والتعديل (١٤٧/٥)، تاريخ عباس الدوري (٢٢٧/٢)، سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٩٣).

(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٢٠٣)، نتائج الأفكار ابن حجر (٤٥٩/١).

(٣) الجرح والتعديل (١٤٧/٥).

(٤) كتاب المجروحين (١٢/٢-١٣).

(٥) الجرح والتعديل (١٤٦/٥).

(٦) كتاب الضعفاء (٣٤٦/٢) ضمن كتاب أبو زرعة وجهوده في السنة.

(٧) الطبقات (٥٦١/٧).

(٨) شرح علل الترمذي (٣٨٥/١).

(٩) السنن (١٦/١) (٣٠/٣) (٧٤٦/٥).

(١٠) تهذيب التهذيب (٣٧٣/٥).

(١١) الجرح والتعديل (١٤٧/٥).

(١٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٨٧/١٥)، وتهذيب التهذيب (٣٧٣/٥).

(١٣) الكاشف (١٠٩/٢)، سير أعلام النبلاء (١١/٨-٣١).

(١٤) تذكرة الحفاظ (٢٣٧/١).

فحديثهم دائر بين الحسن والضعف، يصلح للرواية والاستشهاد، وتحل رواية أحاديثهم، كمجالد بن سعيد، وابن لهيعة، وقيس.

فقوله: (حديث هؤلاء دائر بين الحسن والضعف، يصلح للاستشهاد) يشير إلى أن التحسين في حالة وجود عاضد، والضعف عند الانفراد، ويؤيد هذا جعله الطبقة السابقة لمن حديثه يغلب على الظن أنه حجة وأقل أحوالهم أن يكون حديثهم حسناً.

وجعله الطبقة التالية وهي الرابعة لمن أجمع على ضعفه وطرح روايته[١].

وضعفه كذلك ابن كثير[٢]، والهيثمي[٣].

وقال سبط ابن الجوزي[٤]: والعمل على تضعيف حديثه[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: "وهو في الأصل صدوق، لكن احترقت كتبه، فحدث من حفظه فخلط، وضعفه بعضهم مطلقا، ومنهم من فصل: فقبل منه ما حدث عنه القدماء، ومنهم من خص ذلك بالعبادلة من أصحابه، وهم: عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ...ثم قال: والإنصاف في أمره أنه متى اعتضد كان حديثه حسنا، ومتى خالف كان

---

(١) انظر: ديوان الضعفاء (ص ٤٧٧).

(٢) انظر: التفسير (١/٢٧٠).

وابن كثير هو: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، قال فيه الحافظ الذهبي: ((بالفقيه المفتي المحدث ذي الفضائل))، وقال كذلك: ((وله عناية بالرجال والمتون والتفقه، خرج وألف وناظر وصنف وفسر وتقدم))، كات رحمه الله تعالى سنة ٧٧٤هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/١٥٠٨).

(٣) في مواضع كثيرة في المجمع، ومنها (١/٢٢٠) (١/٢٣١) (١/٢٣٣) (١/٢٣٤).

(٤) سبط ابن الجوزي هو: يوسف بن قِزْأَوغْلي بن عبد الله البغدادي، ثم الدمشقي أبو المظفر، شمس الدين، محدث، حافظ، فقيه، مفسر، مؤرخ، واعظ، قال فيه ابن كثير: كان حسن الصورة طيب الصوت حسن الوعظ كثير الفضائل والمصنفات، مات رحمه الله سنة ٦٥١هـ. انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٣/٢٢٦).

(٥) وقد أطال الشيخ أحمد معبد وأجاد في استعراض أقوال أهل العلم في ابن لهيعة والنظر فيها على مقتضى قواعد الجرح والتعديل، وذلك في تحقيقه لكتاب النفح الشذي (٢/٧٩٣-٨٦٣) فجزاه الله خير الجزاء، وأكثر من أمثاله.

حديثه ضعيفا، ومتى انفرد توقف فيه"[١].

وقد اختلف على ابن لهيعة فرواه ابن بكير عنه كما تقدم.

وخالفه موسى بن داود الضبي فرواه عن ابن لهيعة، عن موسى بن أيوب، عن عكرمة أن مملوكا أتى النبي ﷺ...فذكر نحوه فقال رسول الله ﷺ: إنما يملك الطلاق من أخذ بالساق، ولم يذكر ابن عباس.

أخرجه الدارقطني[٢]، ومن طريقه البيهقي[٣].

وموسى بن داود وثقه جماعة[٤].

وقال فيه أبو حاتم: شيخ[٥]، وقال: في حديثه اضطراب، ولذا قال فيه الإمام الذهبي[٦]: ((صدوق وثق))، وقال كذلك: ثقة زاهد[٧].

والذي يظهر أن الرواية المرسلة عن ابن لهيعة أقوى، لأن من ساء حفظه سهل عليه سلوك طريق الجادة، والأحوط في حقه الحكم بالأنقص أي: الرواية المرسلة، والله أعلم.

ولم ينفرد ابن لهيعة بهذا، بل تابعه اثنان:

أولهما: أبو الحجاج المهري رشدين بن سعد، فأخرج طريقه الدارقطني[٨]، والبيهقي[٩] كلاهما من طريق بقية بن الوليد، قال: حدثنا أبو الحجاج المهري، عن موسى بن أيوب به.

---

(١) نتائج الأفكار (٢/٣٣).

(٢) السنن (٤/٣٧).

(٣) السنن الكبرى (٧/٣٦٠).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢٩/٥٩-٦٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/٣٤٢-٣٤٣).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ترجمة رقم ٦٣٦/٨/١٤١).

(٦) ميزان الاعتدال (٤/٢٠٤).

(٧) الكاشف (٣/١٦١/ترجمة رقم ٥٧٩٢).

(٨) السنن (٤/٣٧).

(٩) السنن الكبرى (٧/٣٦٠).

ورشدين بن سعد ضعيف جدا، وقد تقدم[١].

وفي الإسناد علة أخرى وهي عدم تصريح بقية بن الوليد بالسماع من شيخ شيخه وهو مشهور بتدليس التسوية[٢].

فالإسناد ضعيف.

وثانيهما: يحيى بن يعلى أخرج طريقه الطبراني في المعجم الكبير[٣] من طريق يحيى الحماني، عن يحيى بن يعلى، عن موسى بن أيوب به.

قال الإمام ابن الملقن[٤]: ((الحمّاني مع حفظه وتأليفه للمسند ممن اختلف فيه، وثقه ابن معين وغيره، وكذبه أحمد وغيره، والراوي عنه إن كان التيمي فثقة، وإن كان ابن المعلى (القطواني) فليس بشيء)).

وقال فيه الحافظ ابن حجر: ((حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث))[٥].

وللحديث طريق ثاني: من حديث عصمة بن مالك قال: ((جاء مملوك إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن مولاي زوجني...)) الحديث.

أخرجه الدارقطني[٦]، وابن عدي[٧] كلاهما من طريق الفضل بن المختار، عن عبدالله بن موهب، عن عصمة بن مالك الخطمي به.

---

(١) انظر: (ص١١-ص١٢).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٩٢/٤ وما بعدها)، وتهذيب التهذيب (٤٧٣/١ وما بعدها)، وتعريف أهل التقديس (ص ١٢١ وما بعدها)، وقد تقدم.

(٣) المعجم الكبير (٣٠٠/١١ حديث رقم ١١٨٠٠)

(٤) البدر المنير (١٣٩/٨).

(٥) تقريب التهذيب (ترجمة رقم ٧٦٤١ ص ١٠٦٠)، وانظر ترجمة يحيى بن عبدالحميد الحماني في تهذيب الكمال (٤٢١/٣١-٤٣٤).

(٦) السنن (٣٧/٤).

(٧) الكامل (٢٠٤٠/٦).

قال الحافظ ابن الملقن : ((وعلته الفضل بن المختار))[١] .

قال الإمام ابن عدي بعد أن ذكر جملة أخرى من أحاديث الفضل: ((وللفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعامته مما لا يتابع عليه إما إسنادا وإما متنا))[٢].

وقال فيه أبو حاتم: ((مجهول، وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل))[٣].

وقال الأزدي: ((منكر الحديث جدا))[٤].

فهذه المتابعة لا تنفع، لأنها من ضعيفين ضعفهما أشد من ضعف ابن لهيعة، فالذي يظهر أن الحديث ضعيف من جميع طرقه، ولذلك قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى: ((هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ))[٥].

وقال الإمام الذهبي بعد أن ذكر جملة من الأحاديث منها حديث الباب : ((فهذه أباطيل وعجائب))[٦] ، وضعفه الحافظ ابن حجر [٧].

المبحث الثاني : أقوال العلماء في العمل بالحديث :

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: ((وحديث ابن عباس رضي الله عنهم المتقدم وإن كان في إسناده ما فيه فالقرآن يعضده، وعليه عمل الناس))[٨].

وقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: ((وعليه عمل الناس)) وإن لم يكن حكاية للإجماع بصيغته المعروفة، إلا أنها تفيد ظهوره بين أهل الإجماع وعملهم به.

---

(١) البدر المنير (١٣٨/٨).

(٢) الكامل (٢٠٤١/٦).

(٣) الجرح والتعديل (٦٩/٧).

(٤) ميزان الاعتدال (٣٥٨/٣).

(٥) العلل المتناهية (٦٤٦/٢).

(٦) ميزان الاعتدال (٣٥٩/٣)

(٧) التلخيص الحبير (٢١٩/٣).

(٨) زاد المعاد (٢٥٦/٥) وأراد بالقرآن قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) ونحوها.

الحديث الخامس

٥- عن صفوان بن عبدالله بن صفوان، أن صفوان بن أمية قيل له: إنه من لم يهاجر هلك، فقدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه، فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ، فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع يده، فقال صفوان: إني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة، فقال رسول الله ﷺ: ((فهلاّ قبل أن تأتيني به)).

المبحث الأول : تخريج الحديث:

أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن ابن شهاب عنه به.

ورواه عن الإمام مالك جماعة بهذا الإسناد منهم الإمام الشافعي[١] والقعنبي[٢] وابن وهب وآخرون.

قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله تعالى: ((هكذا روى هذا الحديث جمهور أصحاب مالك مرسلا.

ورواه أبو عاصم النبيل عن مالك، عن الزهري، عن صفوان بن عبدالله بن صفوان، عن جده قال: قيل لصفوان: من لم يهاجر هلك.

وساق الحديث على ما في الموطأ ولم يقل أحد فيما علمت في هذا الحديث عن صفوان بن عبدالله بن صفوان عن جده غير أبي عاصم.

ورواه شبابة بن سوار، عن مالك، عن الزهري، عن عبدالله بن صفوان، عن أبيه أن صفوان...))[٣].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: ((هكذا روى ابن وهب وأكثر الناس هذا الحديث عن مالك، وقد رواه شبابة بن سوار عنه بخلاف هذا الإسناد))[٤].

---

(١) أخرجها الحوهري في مسند الموطأ (حديث رقم ٢٢٤ ص ٢١٥).

(٢) أخرجها الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٥٧/٦).

(٣) التمهيد (٢١٦/١١)، وانظر: موافقة الخبر الخبر (٤٦٧/١).

(٤) شرح مشكل الآثار (١٥٧/٦).

أما رواية أبي عاصم النبيل أخرجها الطبراني[١]، والدارقطني في الموطآت والغرائب كما في موافقة الخبر الخبر[٢].

وقال الدارقطني كما في النكت الظراف[٣] عن رواية أبي عاصم: ((تفرد بها أبو عاصم)).

وأما رواية شبابة بن سوار فأخرجها ابن ماجه[٤]، والطحاوي[٥]، وحكم الشيخ الألباني رحمه الله تعالى على هذه الرواية بالوهم[٦].

إذا فالرواية الصحيحة عن مالك الإرسال.

وقد خالف محمد بن أبي حفصة الإمام مالكا، فرواه عن الزهري، عن صفوان بن عبدالله بن صفوان، عن أبيه أن صفوان به.

أخرج هذا الطريق الإمام أحمد[٧].

ومرة يرويه عن الزهري عن عبدالله بن صفوان أن صفوان به، وهذه الرواية أخرجها الطبراني[٨].

ورواية مالك عن الزهري أرجح، لأنه أثبت من روى عن الزهري في قول الأكثر، ومن أهل الطبقة الأولى عن الزهري[٩].

وأما محمد بن أبي حفصة فليس بالقوي في الزهري كما قال ابن معين[١٠]، وهو صدوق

---

(١) المعجم الكبير (٨/٥٤ حديث رقم ٣٢٥).

(٢) (١/٤٩٧).

(٣) (٤/١٨٨).

(٤) السنن (كتاب الحدود باب من سرق من حرز (٢/٨٦٥) حديث رقم ٢٥٩٥).

(٥) شرح مشكل الآثار (٦/١٥٧-١٥٨).

(٦) انظر: الإرواء (٧/٣٤٨-٣٤٩).

(٧) المسند (٢٤/١٥/ح رقم ١٥٣٠٣).

(٨) المعجم الكبير (٨/٥٩ حديث رقم ٧٣٣٨).

(٩) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٧١،٦٣١-٦٧٣).

(١٠) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٧٦).

يخطئ كما قال الحافظ ابن حجر[١]، فلعل هذا من أخطائه.

قال الإمام المزي رحمه الله تعالى: ((المحفوظ حديث مالك، عن الزهري، عن صفوان بن عبدالله بن صفوان، وكذلك هو في الموطأ))[٢].

وقد جاء الحديث من طرق أخرى:

الطريق الأول: عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: كان صفوان بن أمية نائما في المسجد ثيابه تحت رأسه فجاء سارق فأخذها...الحديث، وفي آخره زيادة:...قال رسول الله ﷺ: ((اشفعوا ما لم تصل إلى الوالي، فإذا وصل إلى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه))، ثم أمر بقطعه من المفصل.

أخرجه الدارقطني[٣] من طريق أبي نعيم عبدالرحمن بن هانئ النخعي، عن محمد بن عبيدالله العرزمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: ((هذا حديث غريب تفرد به العرزمي أحد الضعفاء بهذا الإسناد والسياق، والراوي عنه اسمه عبدالرحمن بن هانئ ضعيف أيضا))[٤].

والعرزمي متروك،قال فيه الإمام أحمد: ((ترك الناس حديثه))، وقال أبو عبدالله الحاكم: ((متروك الحديث بلا خلاف))، وقال الحافظ ابن حجر: ((متروك)).[٥] وتفرده بهذا الإسناد والسياق من مناكيره.

الطريق الثاني: عن حميد بن أخت صفوان، عن صفوان بن أمية قال: كنت نائما في المسجد...الحديث.

---

(١) تقريب التهذيب (ترجمة رقم ٥٨٦٣ ص ٨٣٨)، وانظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٥/٨٥-٨٧)، وتهذيب التهذيب (٩/١٢٣-١٢٤).

(٢) تحفة الأشراف (٤/١٨٩).

(٣) السنن (٣/٢٠٤-٢٠٥)

(٤) موافقة الخبر الخبر (١/٨٥)، وانظر: بيان الوهم والإيهام (٥/٩٩-١٠٠).

(٥)انظر: العلل ومعرفة الرجال (١/٩٠)، وتهذيب التهذيب (٩/٣٢٣-٣٢٤)، وتقريب التهذيب ص ٨٧٤ ترجمة رقم ٦١٤٨).

أخرجه أبو داود[١]، والنسائي[٢]، والطحاوي[٣]، والدارقطني[٤]، والبيهقي[٥]، والحاكم[٦] وغيرهم كلهم من طرق عن أسباط بن نصر، عن سماك بن حرب، عن حميد بن أخت صفوان به.

وقد اختلف على سماك في اسم شيخه، فقيل: حميد، وقيل: جعيد ابن أخت صفوان، وقيل: جعيد بن جحير، ورجح الحافظ ابن حجر أنه حميد بالحاء المهملة ثم ميم لا بجيم ثم عين[٧].

قال الإمام الطحاوي: لا يعرف.

وقال الحسيني[٨]: مجهول.

وقال ابن القطان: ((وهذا ضعيف بحميد فإنه لا يعرف في غير هذا...))[٩].

الطريق الثالث: عن عكرمة مولى عباس، عن صفوان: أنه طاف بالبيت وصلى ثم لف رداء

---

(١) السنن (كتاب: الحدود، باب من سرق من حرز)

(٢) السنن الصغرى (ك: القطع، باب: ما يكون حرزا وما لا يكون) (٦٩/٨).

(٣) شرح مشكل الآثار (١٦١/٦)

(٤) السنن (٢٠٤/٣)

(٥) السنن الكبرى (٢٦٥/٨)

(٦) المستدرك (٣٨٠/٤).

(٧) تعجيل المنفعة (٣٩٠/١)، وانظر: تهذيب التهذيب (٥٥/٣).

(٨) هو السيد الشريف العلامة شمس الدين أبوالمحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي الشافعي، قال ابن فهد المالكي : ((كان رضي النفس، حسن الأخلاق من الثقات الأثبات، إماما مؤرخاً حافظاً، له قدر كبير طلب بنفسه فقرأ وبرع وتميز وحفظ وأفاد)). انظر: البداية والنهاية (٣٠٧/١٤)، ولحظ الألحاظ (ص١٥٠).

(٩) وابن القطان هو: أبوالحسن علي بن محمد بن عبدالملك المغربي الفاسي المالكي، قال فيه الحافظ جمال الدين ابن مسدي: ((كان من أئمة هذا الشأن))، وقال ابن الأبار: ((كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، رأس طلبة العلم بمراكش)). انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٠٦/٢٢-٣٠٧).

له من برد فوضعه تحت رأسه...الحديث.

أخرجه النسائي في السنن[١]، ومن طريقه ابن حزم[٢] عن عبدالملك بن أبي بشير عنه.

وقد اختلف على عكرمة فما تقدم وجه، وهناك وجه آخر أخرجه النسائي[٣]، والدارمي[٤]، والطحاوي[٥] وغيرهم من طريق أشعث بن سوار، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

وأشعث خالف في إسناده وقد ضعفه ابن معين[٦] والنسائي[٧] والإمام أحمد وغيرهم[٨]، وسبب ذلك أنه يخلط في الإسناد، ويخالف كما بين ذلك الإمام ابن عدي[٩].

والوجه الأول هو الصحيح، وذلك لأمور:

الأول: أن عبدالملك بن أبي بشير ثقة[١٠]، فرواية الثقة مقدمة على رواية الضعيف.

والثاني: أن أشعث سلك الجادة في رواية عكرمة عن ابن عباس بخلاف عبدالملك، وسلوك الجادة يسهل على من في حفظه ضعف.

الثالث: أن جماعة وافقوا عبدالملك على إرسال الحديث، قال الإمام البزار: ((ورواه جماعة عن عكرمة مرسلا))[١١]، ورواية الجماعة أرجح.

الوجه الرابع: طاووس، عن صفوان أنه قيل له: ((لا يدخل الجنة إلا من هاجر...))

---

(١) السنن الصغرى (ك: القطع، باب: ما يكون حرزا وما لا يكون) (٦٩/٨).

(٢) المحلى (١٥٢/١١).

(٣) السنن الصغرى (ك: القطع، باب: ما يكون حرزا وما لا يكون) (٦٩/٨).

(٤) السنن (٢٢٦/٢ حديث رقم ٢٢٩٩).

(٥) شرح مشكل الآثار (١٥٥/٦).

(٦) تاريخ الدوري (٤٠/٢-٤١).

(٧) السنن الصغرى (٦٩/٨).

(٨) الجرح والتعديل (٢٧١/٢/ ترجمة رقم ٩٧٨).

(٩) الكامل (٣٦٥/١).

(١٠) تقريب التهذيب (ترجمة رقم ٤١٩٤ ص ٦٢١).

(١١) انظر: التمهيد (٢٢٠/١١).

الحديث.

أخرجه أحمد[١]، والنسائي في الكبرى[٢]، والطحاوي[٣] كلهم من طرق عن ابن طاووس به.

وأعله جماعة بالانقطاع، فإن طاووس سنه تصغر على أنه سمع من صفوان جزم بذلك البزار[٤]، والطحاوي[٥]، وذكر الحافظ ابن عبدالبر احتمالين في سماع طاووس من صفوان.

الوجه الخامس: من طريق مجاهد كان صفوان بن أمية رجلا من الطُلَقاء، فأتى النبي ﷺ فأناخ راحلته...الحديث.

أخرجه البيهقي[٦]، وهذا مرسل.

فلم يصح الحديث مسندا من أي وجه، وأصح ما جاء فيه مرسل الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى المذكور في أول الباب.

---

(١) المسند (٢٠/٢٤/ح رقم ١٥٣٠٦).

(٢) السنن الصغرى (ك: القطع، باب: ما يكون حرزا وما لا يكون) (ح رقم ٤٨٨٤) (٧٠/٨).

(٣) مشكل الآثار (١٦١/٦).

(٤) انظر: التمهيد (٢١٩/١١).

(٥) شرح مشكل الآثار (١٦١/٦).

(٦) السنن الكبرى (٢٦٦/٨).

المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث:

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: ((ولم نجد في هذا الباب غير ما ذكرناه فيه مما في أسانيده ما قد ذكرناه فيها غير أنا وجدنا أهل العلم احتجوا بهذا الحديث، فوقفنا بذلك على صحته عندهم...فمثل ذلك حديث صفوان الذي ذكرنا لما احتجوا به جميعا غنوا بذلك عن الإسناد له))[1].

أشار الإمام الطحاوي إلى ثلاثة أمور :

الأول : أن العلماء جميعاً قد احتجوا بهذا الحديث.

والثاني: أن احتجاجهم أغنى بذلك عن النظر في إسناده.

والثالث: أن احتجاجهم به دل على صحته عندهم .

وهذا يدل على أن قبول العلماء للحديث واحتجاجهم به يعضد الضعف الذي في إسناده فلا ينظرون بعد ذلك فيه .

---

(١) مسند الإمام الشافعي بترتيب الجاولي (٣/٢٨٠/ح رقم ١٥٩٠)، ومن طريقه الإمام البيهقي في السنن الكبرى (٨/٢٦٥).

الحديث السادس

٦- روى عنه ﷺ أنه قال: ((العرب أكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة، وحي لحي، ورجل لرجل إلا حائك[١] أو حجام)).

المبحث الأول: تخريج الحديث :

الحديث جاء من ثلاثة طرق:

الأولى: عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، ورواه عنه ثلاثة:

أولهم: نافع ورواه عن نافع ثلاثة وهم:

١- عمران بن أبي الفضل أخرج طريقه البيهقي[٢] من طريق بقية بن الوليد، قال حدثنا زرعة بن عبدالله الزبيدي، عن عمران به.

قال الإمام البيهقي: ((ضعيف بمرة))[٣] ، قال الإمام أبو حاتم: ((هذا حديث منكر، رواه هشام الرازي وزاد في الحديث: إلا حائك أو حجام أو دباغ))[٤].

وذكره ابن عبدالبر في التمهيد من هذا الطريق وقال: ((حديث منكر موضوع))[٥] .

وآفته عمران بن أبي الفضل قال فيه الإمام ابن حبان: ((شيخ يروي عن نافع...كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب))[٦] ثم ذكر هذا الحديث.

وقال ابن القطان: ((وبقية من قد علم، وزرعة هو ابن عبدالله بن زياد الزبيري، قال فيه أبو

---

(١) هو من ينسج الثياب ويخيطها. منْ حاك الثوب يحوكه حوكاً، وحياكاً، وحياكة: إذا نسجه، ورجل حائك من قوم حاكة وحوكة أيضاً. انظر: لسان العرب (١٠٥٣/٢-مادة حوك).

(٢) السنن الكبرى (١٣٤/٧).

(٣) السنن الكبرى (١٣٣/٧).

(٤) العلل (ص ٩٣٦ المسألة رقم ١٢٧٥).

(٥) (١٦٥/١٩).

(٦) كتاب المجروحين (١٠٥/٢).

حاتم: شيخ مجهول ضعيف الحديث))[١] .

٢- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج أخرج طريقه ابن عدي، والبيهقي معلقا من طريق عثمان بن عبدالرحمن، عن علي بن عروة الدمشقي، عن ابن جريج به.

قال الإمام البيهقي: ((وهو ضعيف)) [٢]، قلت:لعله من أجل علي بن عروة، فهو منكر الحديث كما قال ابن عدي[٣]، وهذا الحديث مما أنكر عليه، وقد أورده ابن عدي في ترجمته، رماه ابن حبان بالوضع[٤].

٣- عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري أخرج طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية[٥] من طريق محمد بن زكريا الأزرق، عن سويد، عن بقية، عن محمد بن الفضل عنه به.

قال ابن الجوزي: ((تفرد به محمد بن زكريا عن سويد وهذا الحديث لا يصح)).

قال الإمام الذهبي: ((محمد بن زكريا الخطيب، عن سويد بن عبدالعزيز قال الدارقطني: يضع الحديث))[٦] .

والثاني[٧] : زيد بن أسلم عنه.

أخرج طريقه أبو الشيخ[٨]، وأبو نعيم[٩] من طريق مسلمة بن علي الخشني، عن الزبيدي،

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤٩٣/٢) وانظر: الجرح والتعديل (٦٠٦/٣/ترجمة رقم ٢٧٤٢)، ولسان الميزان (٤٩٩/٣-٥٠٠).

(٢) السنن الكبرى (١٣٤/٧).

(٣) الكامل (١٨٥٢/٥).

(٤) المجروحين (١٠٧/٢)، وقال فيه الحافظ ابن حجر: متروك الحديث. انظر تقريب التهذيب (ترجمة رقم ٤٧٧١-ص٤٠٣: تهذيب الكمال (٦٩/٢١-٧٠).

(٥) (٦١٨/٢).

(٦) ميزان الاعتدال (٥٤٩/٣).

(٧) أي في الرواة عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٨) تاريخ أصبهان (٩٨/١).

(٩) أخبار أصبهان (ح رقم ٦٧٠).

عن زيد به.

ومسلمة بن علي الخشني: متروك كما قال الحافظ ابن حجر[١].

الراوي الثالث[٢]:عبدالله بن أبي مليكة أخرج طريقه البيهقي[٣] من طريق شجاع بن الوليد، حدثنا بعض إخواننا، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة به.

قال الإمام أبو حاتم: ((هذا كذب لا أصل له))[٤] ، وقال في موضع آخر: ((باطل أنا نهيت ابن أبي شريح أن يحدث به، ونهيته عن حديث آخر))[٥] .

وقال الإمام البيهقي: ((هذا منقطع بين شجاع وابن جريج حيث لم يسم شجاع بعض أصحابه))[٦] .

فحديث ابن عمر من كل طرقه ضعيف جدا.

الطريق الثانية للحديث: عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أخرجه البزار [٧] عن محمد بن المثنى قال: أخبرنا سليمان بن أبي الجون قال: أخبرنا ثور يعني ابن زيد عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: العرب بعضها أكفاء لبعض والموالي بعضهم أكفاء لبعض)).

وقال الإمام البزار: ((خالد بن معدان لم يسمع من معاذ)).

قال الحافظ ابن القطان: ((وسليمان بن أبي الجون لم أجد له ذكرا))[٨] .

---

(١) التقريب (ترجمة رقم ٦٧٠٦ ص ٩٤٣).

(٢) أي في الرواة عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) السنن الكبرى (١٣٤/٧).

(٤) العلل (المسألة رقم ١٢٣٦– ص ٩١٦–٩١٧).

(٥) العلل (مسألة ١٢٦٧–ص ٩٣٢).

(٦) السنن الكبرى (١٣٤/٧).

(٧) المسند (١٢١/٧).

(٨) بيان الوهم (٦٣/٣).

قال الشيخ ناصر الألباني: ((وهذا سند ضعيف منقطع))[١] .

الطريق الثالثة للحديث: عن عائشة رضي الله عنها أخرجه البيهقي[٢] من طريق الحكم بن عبدالله الأزدي حدثني الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ((العرب للعرب أكفاء، والموالي للموالي أكفاء، إلا حائك أو حجام)).

قال الإمام البيهقي: ((وهو أيضا ضعيف)).

قال الشيخ الألباني متعقبا الإمام البيهقي: ((بل هو ضعيف بمرة فإن الحكم هذا هو أبو عبدالله الأيلي قال أحمد: أحاديثه كلها موضوعة))[٣].

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: ((وجملة القول أن طرق الحديث أكثرها شديدة الضعف فلا يطمئن القلب لتقويته بها؛ لاسيما وقد حكم عليه بعض الحفاظ بوضعه كابن عبدالبر وغيره، وأما ضعفه فهو في حكم المتفق عليه، والقلب إلى وضعه أميل لبعد معناه عن كثير من النصوص الثابتة)).

المبحث الثاني : أقوال العلماء في العمل بالحديث :

قال الإمام أحمد في رواية مهنا: الناس أكفاء إلا الحائك والحجام والكساح، فقيل له: تأخذ بالحديث، قال: نعم، قيل له: فإنك تضعفه: قال: العمل عليه[٤].

احتج الإمام أحمد بالحديث مع أنه يضعفه من حيث الإسناد، ولكنه عمل به؛ لأنه العمل جرى عليه، وظاهر كلام الإمام أحمد أن مستند العمل هو هذا الحديث، وأنه ظهر بين أهل الإجماع وهذا كافٍ في اعتضاده، وتقويته .

---

(١) إرواء الغليل (٦/١٦٠).

(٢) السنن الكبرى (٧/١٣٥).

(٣) إرواء الغليل (٦/٢٧٠)، وانظر ترجمة الحكم بن عبدالله الأيلي في لسان الميزان (٣/٢٤٤-٢٤٦).

(٤) انظر: شرح الزركشي على الخرقي (٢/٣٣٨).

الحديث السابع

٧– عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ **قال:** ((**من قرأ ألف آية من كتاب الله له قِنْطار، والقنطار مائة رطل، والرطل ثنتا عشرة أوقية، والوقية ستة دنانير، والدينار أربعة وعشرون قيراطا، والقيراط مثل أحد، ومن قرأ ثلاثمائة آية قال الله ﷻ لملائكته: يا ملائكتي نصب عبدي إني أشهدكم يا ملائكتي أني قد غفرت له، ومن بلغه عن الله تبارك وتعالى فضيلة فعمل بها إيمانا به، ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن ذلك كذلك**)).

المبحث الأول : تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في المسند[١] من طريق بكر بن يونس، عن موسى بن علي، عن أبيه، عن يحيى بن أبي كثير اليمامي عن جابر رضي الله عنه به.

قال الحافظ البوصيري رحمه الله تعالى: ((هذا إسناد ضعيف، لضعف بكر بن يونس)).

وبكر بن يونس قال فيه الإمام البخاري: ((منكر الحديث))[٢].

وقال ابن عدي في الكامل: ((وبكر بن يونس عامة ما يرويه مما لا يتابع بعضه عليه))[٣]، فتفرده بحديث يعد منكرا.

وذكر السيوطي في جمع الجوامع أن الديلمي أخرجه عن جابر، وقال: ((وفيه الخليل بن مرة)) [٤].

---

(١) اتحاف الخيرة المهرة (٦/٣٣٩).

(٢) الكامل لابن عدي (٢/٤٦٤).

(٣) المصدر السابق، فقال: فيه نظر، وقال مرة: منكر الحديث.

(٤)

والسيوطي هو: جلال الدين، أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد المصري، الخضيري، وهو الإمام الحافظ الجليل، ذو الفنون، صاحب التصانيف السائرة النافعة. مات رحمه الله تعالى سنة ٩١١ هـ.

والخليل بن مرة ضعفه الأئمة البخاري[١]، والنسائي[٢]،وابن حبان[٣]، ويحيى بن معين[٤]، والحافظ ابن حجر[٥] وغيرهم[٦].

فالحديث ضعيف الإسناد.

المبحث الثاني : أقوال العلماء في العمل بالحديث:

قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله تعالى[٧]: ((وقد روي عن جابر بن عبدالله بإسناد لا يصح أن النبي ﷺ قال: "الدينار أربعة وعشرون قيراطا" وهذا الحديث وإن لم يصح إسناده ففي قول جماعة العلماء به وإجماع الناس على معناه ما يغني عن الإسناد فيه)).

(١) انظر: التاريخ الكبير (١٩٩/٣/ترجمة رقم ٦٧٩).

(٢) الضعفاء (الترجمة رقم ١٧٨).

(٣) المجروحين (٧٦/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تقريب التهذيب (ترجمة رقم ١٧٥٧–ص١٩٦).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (١٦٩/٣–١٧٠).

(٧) التمهيد (١٤٥/٢٠).

الحديث الثامن

٨- عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم، وقُرِئَت على أهل اليمن وهذه نسختها: ((بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال - قيل ذي رعين ومعافر وهمدان - أما بعد: فقد رفع رسولكم وأعطيتم من المغانم خمس الله، وما كتب الله على المؤمنين من العشر في العقار ما سقت السماء وكان سيحا أو كان بعلا ففيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق، وما سقي بالرشاء والدالية ففيه نصف العشر إذا بلغ خمسة أوسق، وفي كل خمس من الإبل سائمة شاة إلى أن تبلغ أربعا وعشرين، فإذا زادت واحدة على أربع وعشرين ففيها ابنة مخاض، فإن لم توجد ابنة مخاض فابن لبون ذكر إلى أن تبلغ خمسا وثلاثين، فإن زادت على خمس وثلاثين واحدة ففيها ابنة لبون إلى أن تبلغ خمسا وأربعين، فإن زادت واحدة على خمس وأربعين ففيها حقة طروقة الجمل إلى أن تبلغ ستين، فإن زادت على ستين واحدة ففيها جذعة إلى أن تبلغ خمسا وسبعين، فإن زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها ابنتا لبون إلى أن تبلغ تسعين، فإن زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الجمل إلى أن تبلغ عشرين ومائة، فما زاد على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة طروقة الجمل، وفي كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة، وفي كل أربعين باقورة بقرة، وفي كل أربعين شاة سائمة شاة إلى أن تبلغ عشرين ومائة، فإن زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها شاتان إلى أن تبلغ مائتين، فإن زادت واحدة ففيها ثلاث إلى أن تبلغ ثلاثمائة، فإن زادت ففي كل مائة شاة شاة، ولا تؤخذ في الصدقة هرمة، ولا عجفاء، ولا ذات عوار، ولا تيس الغنم، ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما أخذ من الخليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية، وفي كل خمس أواق من الورق خمسة دراهم، وما زاد ففي كل أربعين درهما درهم، وليس فيما دون خمس أواق شيء، وفي كل أربعين دينارا دينار وأن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لأهل بيته إنما هي الزكاة تزكى بها أنفسهم، ولفقراء المؤمنين، وفي سبيل الله، وليس في رقيق ولا مزرعة ولا عمالها شيء إذا كانت تؤدى صدقتها من العشر، وإنه ليس في عبد مسلم، ولا في فرسه شيء)). قال يحيى: أفضل، ثم قال: كان في الكتاب: ((إن أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة إشراك بالله، وقتل النفس المؤمنة

بغير حق، والفرار يوم الزحف في سبيل الله، وعقوق الوالدين، ورمي المحصنة، وتعلم السحر، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، وإن العمرة الحج الأصغر، ولا يمس القرآن إلا طاهر، ولا طلاق قبل إملاك، ولا عتاق حتى يبتاع، ولا يصلين أحد منكم في ثوب واحد ليس على منكبه شيء، ولا يحتبين في ثوب واحد ليس بين فرجه وبين السماء شيء، ولا يصلين أحدكم في ثوب واحد وشقه بادي، ولا يصلين أحد منكم عاقص شعره))، وكان في الكتاب: ((أن من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وإن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية، وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية، وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية، وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي كل أصبع من الأصابع من اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وإن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار)).

المبحث الأول :تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود[١]، والنسائي[٢]، والدارمي[٣]، وابن حبان[٤]، والدارقطني[٥]، والطحاوي[٦]، والحاكم[٧]، والبيهقي[٨]، وغيرهم كثير[٩] كلهم من طرق عن الحكم بن موسى القنطري، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن

---

(١) المراسيل (ص ٢١٣).

(٢) السنن الصغرى (ك: القسامة، باب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، ح ٤٨٥٣ (٥٧/٨)).

(٣) السنن (١٦١/٢).

(٤) الصحيح (١٨٠/٨).

(٥) السنن (١٢٢/١).

(٦) شرح مشكل الآثار (٣٤/٢-٣٥).

(٧) الكامل (١١٢٣/٣).

(٨) المستدرك (٣٩٥/١).

(٩) السنن الكبرى (٣٠٩/١)، (٨٩/٤)، (٨٠/٨).

عمرو بن حزم به، وهذا لفظ ابن حبان.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: ((وأما حديث عمرو بن حزم فلا أعلم أحدا تابع عليه الحكم بن موسى)) اهـ[١].

قلت: خالفه محمد وجامع ابني بكار بن بلال، فروياه عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم عن الزهري به.

أما طريق محمد بن بكار بن بلال أخرجه الإمام أبو داود[٢]، والإمام النسائي[٣].

وأما طريق جامع بن بكار بن بلال اخرجه أبو داود كذلك[٤].

قال الإمام أبو داود في المراسيل: ((وهم فيه الحكم))[٥]، وقال كذلك: ((والذي قال سليمان بن داود وهم فيه))[٦]، وقال أيضا: ((حدثنا أبو هبيرة قال: قرأته في أصل يحيى بن حمزة حدثني سليمان بن أرقم))[٧]، وقال الإمام النسائي: ((وهذا أشبه بالصواب، وسليمان بن أرقم متروك الحديث))[٨].

---

(١) تاريخ بغداد (٨/٢٢٨).

والخطيب هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي أبوبكر الخطيب، قال فيه الحافظ ابن ماكولا: ((كان أبوبكر آخر الأعيان، ممن شاهدناه معرفة، وحفظا، وإتقانا، وضبطا، لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتفننا في علله وأسانيده، وعلما بصحيحه وغريبه، وفرده ومنكره ومطروحه، ولم يكن للبغدادين بعد أبي الحسن الدارقطني مثله)) مات رحمه الله تعالى سنة ٤٦٣هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٨/٢٧٠-٢٩٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٢٩-٣٩).

(٢) السنن الصغرى (ك: القسامة، باب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول ح ٤٨٥٤ (٨/٥٩)).

(٣) المراسيل (ص ٢١٣).

(٤) المراسيل (ص ٢١٣).

(٥) (ص ٢١٣).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) السنن الصغرى (٨/٥٩).

قال أبو الحسن الهروي: ((الحديث في أصل يحيى بن حمزة سليمان بن أرقم، غلط عليه الحكم))[١]، وقال أبو زرعة الدمشقي: ((الصواب سليمان بن أرقم))[٢]، وقال الحافظ ابن منده: ((رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، وهو الصواب))[٣]، وقال صالح جزرة[٤]: حدثنا دحيم، قال: نظرت في أصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو عن سليمان بن أرقم))[٥].

وقال الحافظ الذهبي: ((ترجح أن الحكم بن موسى وهم ولابد))[٦].

ومما يدل على وهم الحكم بن موسى مخالفته لجامع ومحمد ابني بكار وهما صدوقان كما قال الحافظ ابن حجر[٧].

وإذا ثبت أنه سليمان بن أرقم فقد قال فيه أبو حاتم[٨]، والنسائي[٩]، والترمذي[١٠]، وأبو

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٢/٢٠١-٢٠٢).

(٢) انظر: المصدر السابق.

وأبو زرعة هو: عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري أبوزرعة الدمشقي، ثقة، حافظ، مصنف، صاحب تاريخ دمشق، أخرج له الإمام أبوداود في سننه، مات رحمه الله تعالى سنة ٢٨١هـ.

(٣) انظر: المصدر السابق.

وابن منده هو: محمد بن المحدث أبي يعقوب إسحاق بن الحافظ أبي عبدالله محمد بن يحيى بن منده، واسم منده: إبراهيم بن الوليد بن سَنْدة. قال فيه الإمام الذهبي: ((الإمام الحافظ الجوّال، محدث الإسلام)). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢٨-٤٣).

(٤) هو صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي، أبو علي البغدادي، الملقب بجزرة، قال افمام الدارقطني: ((وكان [أي صالح] ثقة حافظا غازيا))، مات رحمه الله تعالى سنة ٢٩٣ هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٩/٣٢٢-٣٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٢٣-٤٤).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٢/٢٠١-٢٠٢).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ترجمة رقم ٨٩٤، وترجمة رقم ٥٧٩٤).

(٨) الجرح والتعديل (٤/١٠١).

(٩) السنن الصغرى (٨/٥٩).

(١٠) انظر: تهذيب الكمال للإمام المزي (١١/٣٥٤)، وفي جامع الترمذي: ((ضعيف عند أهل =

داود[١]، وعبدالرحمن بن يوسف بن خراش[٢]، وأبو أحمد الحاكم[٣]، والدارقطني[٤]: ((متروك الحديث)).

وقال ابن معين[٥]، وأحمد بن حنبل[٦]: ((ليس بشيء))، وزاد ابن معين: ((ليس يسوي فلسا)).

وقال البخاري: ((تركوه))[٧]، وقال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث، ذاهب الحديث))[٨].

وذهب الإمام ابن حبان[٩]، وتبعه الحاكم[١٠] عليهما رحمة الله إلى ترجيح رواية الحكم بن موسى وأن سليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود الخولاني من أهل دمشق، ثقة مأمون.

قال الإمام ابن حبان في الثقات: ((سليمان بن داود الخولاني من أهل دمشق يروي عن الزهري قصة الصدقات، روى عنه يحيى بن حمزة، وقد روى أبو اليمان عن شعيب عن الزهري بعض ذلك الحديث، وليس هذا بسليمان بن داود اليمامي، ذلك ضعيف، وهذا ثقة، وقد رويا جميعا عن الزهري))[١١]، ولذا حكما بصحة الحديث.

الحديث))، ونقل في العلل الكبير (٦٥٢/٢) عن الإمام البخاري أنه قال: ((متروك ذاهب الحديث))، والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال (٣٥٣/١١).

(٢) المصدر السابق (٣٥٤/١١).

(٣) تهذيب التهذيب (١٦٩/٤).

(٤) الجامع (١١٠/١).

(٥) تاريخ الدوري (٢٢٨/٢).

(٦) الجرح والتعديل (١٠٠/٤/ترجمة رقم ٤٥٠).

(٧) التاريخ الكبير (٢/٤).

(٨) الجرح والتعديل (١٠١/٤/ترجمة رقم ٤٥٠).

(٩) انظر: صحيح ابن حبان (١٨٢/٨).

(١٠) المستدرك (٣٩٥/١).

(١١) الثقات (٣٨٧/٦).

وما ذهبا إليه مرجوح والصحيح أن الحكم بن موسى وهم فيه وأن سليمان هو ابن أرقم كما تقدم.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث :

الصحيفة وإن لم ترد إلينا بإسناد صحيح، إلا أنه لا يشك في أن النبي ﷺ قد كتبها، كما قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى[١].

ويدل على ذلك ما يلي:

١- ما أخرجه عبد الرزاق[٢] بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال: قضى عمر بن الخطاب في الأصابع بقضاء، ثم أخبر بكتاب كتبه النبي ﷺ لآل حزم: ((في كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، فأخذ به وترك أمره الأول)).

٢- وما أخرجه الدارقطني[٣] والحاكم[٤] والبيهقي[٥] كلهم من طرق عن عمرو بن حزم بن هرم أن محمد بن عبدالرحمن الأنصاري حدثه أن عمر بن عبدالعزيز حين استخلف أرسل إلى المدينة يلتمس عهد رسول الله ﷺ في الصدقات، فوجد عند آل عمرو ابن حزم كتاب النبي ﷺ إلى عمرو بن حزم في الصدقات، ووجد عند آل عمر بن الخطاب كتاب عمر إلى عماله في الصدقات، بمثل كتاب النبي ﷺ إلى عمرو بن حزم، فأمر عمر بن عبدالعزيز عماله في الصدقات أن يأخذوا بما في ذينك الكتابين.

٣- وما أخرجه أبو داود[٦]، والنسائي[٧] من طرق عن الزهري قال: قرأت كتاب رسول

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢١/٢٢٦).

(٢) المصنف (٩/٣٨٥).

(٣) السنن (١/١١٧).

(٤) المستدرك (١/٣٩٧).

(٥) السنن الكبرى (٤/٩٣).

(٦) السنن الصغرى (ك: القسامة، باب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول حديث ٤٨٥٥ (٨/٥٩)).

(٧) المراسيل (ص ١٢٢).

الله ﷺ الذي كتب لعمرو بن حزم حين بعثه على نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم، وفي رواية أبي داود[١] قال: جاءني أبوبكر بن حزم بكتاب في رقعة من أدم عن رسول الله ﷺ.

٤- ما أخرجه عبد الرزاق[٢]، ومن طريقه ابن خزيمة[٣]، وابن الجارود[٤]، والدارقطني[٥]، والطحاوي[٦] كلهم من طرق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: كان في كتاب النبي ﷺ: ((ألا تمس القرآن إلا على طهر))، هذا لفظ الإمام عبدالرزاق، وإسناده صحيح.

فهذا خليفة راشد وهو عمر بن الخطاب ﷺ وخليفة عادل وهو عمر بن عبدالعزيز قد وقفا على كتاب النبي ﷺ لعمرو بن حزم وعملا به.

وشهد بوجوده أئمة المسلمين في عصرهم: كسعيد بن المسيب، ومحمد بن عمرو بن حزم، وابنه أبو بكر، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري رحمهم الله تعالى.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي: ((لا أعلم في جميع الكتب أصح من كتاب عمرو بن حزم، كان أصحاب النبي ﷺ، والتابعون يرجعون إليه، ويدعون آراءهم))[٧]، وقد تقدم عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال: ((لاشك أن الرسول ﷺ كتبه))[٨].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: ((ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم حتى ثبت لهم أنه

---

(١) المراسيل (ص ١٢١).
(٢) المصنف (٩/٢٢٦).
(٣) الصحيح (٤/١٩).
(٤) المنتقى (٣/٩٦).
(٥) السنن (١/١٢١).
(٦) شرح معاني الآثار (٤/٣٧٤).
(٧) تهذيب التهذيب (٤/١٣١).
(٨) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢١/٢٢٦).

كتاب رسول الله صلى الله علي وسلم))[١]، وقال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله تعالى: ((وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلا))[٢]، وقال كذلك: ((وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه المتواتر في مجيئه، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة))[٣].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: ((كتاب آل عمرو بن حزم هذا اعتمد عليه الأئمة والمصنفون في كتبهم، وهو نسخة متوارثة عندهم، تشبه نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده))[٤].

فكل جملة في هذه الصحيفة لها شاهد من السنة، أو من عمل الصحابة، أو انعقد الإجماع على العمل بما فيها[٥].

---

(١) الرسالة (ص ٤٢٢-٤٢٣)، وانظر: تعليق الشيخ أحمد شاكر حاشية رقم (٢) في (ص ٤٢٣).

(٢) التمهيد (٣٣٩/١٧).

(٣) التمهيد (٣٣٨/١٧-٣٣٩).

(٤) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب (ص ١٩٧).

(٥) قام الشيخ أحمد بن عبدالرحمن الصويان حفظه الله بجمع هذه الشواهد، وقارن هذه الصحيفة بما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم من طرق أخرى، وقد توسع في ذكر طرق الصحيفة والكلام عليها فأفاد وأجاد جزاه الله خيرا، وذلك في كتابه المفيد: (صحائف الصحابة رضي الله عنهم، وتدوين السنة النبوية الشريفة)، وجل ما في هذا التخريج مستفاد منه. انظر: الكتاب من (ص ٩٢) إلى (ص ١٣٢)، وانظر: تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط على الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٥٠٢/١٤-٥١٢).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والحمد لله الذي له ما في السماوات وما في الأرض، وله الحمد في الأولى والآخرة.

والحمد لله الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيراً .

والحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه، ومداد كلماته، فالحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث، وإتمامه، ويسر لي عسيره، وسهل في عقباته، وذلل صعابه، فله الحمد على نعمه بجميع محامده .

وبعد : فإني ألخص بحثي هذا فيما يأتي :

١- جمعت بعض أقوال الأئمة في العمل لبعض الأحاديث الضعيفة في الأحكام، والتي قبلوها واشتهرت بينهم بل أجمعوا على العمل بها، حتى أغنى ذلك عن النظر في أسانيدها .

٢- جمعت بعض الأحاديث التي من هذا النوع، وهي ثمانية أحاديث، ودرستها على المنهج الذي ذكرته في منهج البحث .

٣- نقلت أقوال بعض الأئمة من المحدثين والأصوليين والتي تفيد أن قبول العلماء وعملهم يعتبر عاضداً لهذه الأحاديث وجابراً لضعف أسانيدها.

٤- هذه الأحاديث أمثلة لغيرها، ولم أقف على من جمع هذه الأحاديث ودرسها من حيث الإسناد أو من حيث إثبات العمل بها، وتوجيه ذلك.

وأوصي ما يأتي :

١- تحرير مسألة أن العمل بالحديث وقبول العلماء له يعتبر عاضداً من العواضد التي تعضد ضعف الإسناد .

٢- الاهتمام بدراسة أهمية العمل بالحديث عند العلماء ومدى تأثير ذلك في الاحتجاج.

٣- جمع ما بقي من الأحاديث التي قبلها العلماء واشتهرت بينهم، حتى أغنى النظر عن إسنادها .

وأخيراً أسأل الله العظيم باسمه الأعظم الذي إذا سأل به أجاب أن يجعل هذا العمل

مقبولاً عنده، وشافعاً لي يوم الدين، وأن يعطيني خيره، ويصرف عني سيئه ولا يحملني تبعته، وأن يجعل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزي عني علماء هذه الأمة خير الجزاء وأكمله وأتمه وأوفاه، وأن ينفع بعلومهم وآثارهم وأن يجعلها لهم أنواراً لهم في قبورهم، وأن توفق أحياءهم لكل خير إنك على كل شيء قدير .

وصلى الله وسلم على نبيه وعبده وخليله سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى سائر صحبه المكرمين الميامين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين .

فهرس الأحاديث

إذا اختلف البيعان ١٧
إن الماء لا ينجسه شيء ١١
أن رسول الله –ﷺ– كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض..... ٥٧
حديث صفوان بن أمية في سَرْق ردائه ٤٤
العرب أكفاء بعضهم لبعض..... ٥١
من قرأ ألف آية من كتاب الله له قنطار ٥٥
نهى عن بيع الكالئ بالكالئ..... ٢٩
يا أيها الناس ما بال أحدكم..... ٣٨

فهرس الآثار

أن عمر بن عبدالعزيز حين استخلف أرسل ٦٢
باع عبدالله بن مسعود سبياً ٢١
قرأت كتاب رسول الله –ﷺ– لعمرو بن حزم ٣٦
قضى عمر بن الخطاب في الأصابع ٦٢

فهرس الكلمات الغريبة :

حائك **٥١**
الكالئ **٢٩**

فهرس الرواة المتكلم فيهم :

إبراهيم بن محمد بن أبي يحي..... ٣٤
أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود..... ٢٥
أبوحذيفة ٢٢
الأحوص بن حكيم ١٤
إسماعيل بن عياش..... ١٨-١٩
أشعث بن سوار..... ٤٨
بقية بن الوليد..... ١٢
بكر بن يونس ٥٥
جامع ومحمد ابن بكار..... ٦٠
الحسن بن عمارة..... ٢٠
حفص بن عمر ١٣
الحكم أبو عبدالله الأيلي..... ٥٤
الحكم بن موسى ٥٩
حميد بن أخت صفوان..... ٤٧
الخطيب بن ناصح ٣١
الخليل بن مرة..... ٥٥-٥٦
ذؤيب بن عمامة..... ٣٢
رشدين بن سعد..... ١١-١٢
زرعة بن عبدالله الزيادي ٥١-٥٢
سليمان بن أبي الجون..... ٥٤
سليمان بن أرقم ٦٠
عبدالرحمن بن صالح..... ٢٣
عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود ٢٠

عبدالله ابن لهيعة ٣٨
عبدالله بن عصم ٢٣
عبدالملك بن أبي بشير ٤٨
عبدالملك بن عبيد ٢٥
علي بن عروة ٥٢
عمرو بن أبي قيس ٢١
عون بن عبدالله ١٧
الفضل بن المختار ٤٣
القاسم بن عبدالرحمن ٢٠
قران بن أبي النضل ٥١
محمد بن أبي حفصة ٤٦
محمد بن زكريا الخطيب ٥٢
محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ١٩–٢٠
محمد بن عبيدالله العرزمي ٤٦
محمد بن يعلى بن زنبور ٣٥
مسلمة بن علي الخشني ٥٣
موسى بن داود ٤١
موسى بن عبيدة ٣٣
يحي الحمّاني ٤٢

فهرس الأعلام :

ابن الجوزي ٢٠
ابن الملقن عمر بن علي ١٣
ابن منده ٦٠
أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني ١٣
أبو حاتم محمد بن حبان..... ١٣
أبو زكريا يحي بن شرف النووي ١٥
أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي..... ١٥
أحمد بن أبي بكر البوصيري ٣٨
أحمد بن علي بن ثابت ٥٩
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ١٢
أحمد بن عمرو البزار ٢١
أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ٣١
إسماعيل بن عمر بن كثير ٤٠
الحسن بن محمد الزعفراني..... ٢٦
الزيلعي..... ٣٨
سبط بن الجوزي ٤٠
السيد محمد بن إسماعيل الصنعاني ١٦
السيوطي ٥٥
صالح بن محمد جزرة ٦٠
صديق حسن خان ٣٦
عبدالرحمن بن عمرو أبو زرعة..... ٦٠
عبدالعظيم المنذري..... ٢٦
علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي..... ٣٢
علي بن محمد بن القطان الفاسي..... ٤٨

محمد بن إبراهيم بن المنذر ٣٦
محمد بن أبي بكر بن أيوب= ابن القيم..... ٢٧
محمد بن أبي يعقوب ٦٠
محمد بن أحمد بن عبدالهادي..... ٢٧
محمد بن علي بن الحسن الحسيني..... ٤٧
محمد بن محمد بن عرفة..... ٣٧
يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي ٢٥
يوسف بن عبدالله بن عبدالبر ٢٦

فهرس المصادر والمراجع

١- الإبهاج في شرح المنهاج – للإمام علي بن عبدالكافي السبكي- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى – ١٤٠٤هـ.

٢- أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية- مع كتابة الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي- جمع وتحقيق الشيخ د.سعدي الهاشمي- الطبعة الأولى- مطابع الجامعة الإسلامية- ١٤٠٢هـ.

٣- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة- للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- حققه د. زهير الناصر وآخرون- الطبعة الأولى- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية- ١٤١٦هـ.

٤- الإجماع- للإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري- تحقيق د.فؤاد عبدالمنعم أحمد- الطبعة الثالثة- دار الدعوة- ١٤٠٢هـ.

٥- إحكام الأحكام- للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري- دار الحديث- مصر- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.

٦- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ – للإمام أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبدالله الأزدي الإشبيلي – تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي – مكتبة الرشد –١٤١٦هـ.

٧- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ للإمام أبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الأزدي الإشبيلي- تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي- مكتبة الرشد- ١٤١٦هـ.

٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل – للشيخ محمد ناصر الدين الألباني – الطبعة الثانية – المكتب الإسلامي – ١٤٠٥هـ.

٩- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار – للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر المالكي – علق

عليه ووضع حواشيه: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – عام ١٤٢١ هـ.

١٠–الأم– للإمام محمد بن إدريس الشافعي – تحقيق الدكتور رفعت فوزي– دار الوفاء – المنصورة– الطبعة الأولى – عام ١٤٢٢هـ. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف – للإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري – تحقيق د. صغير أحمد بن محمد حنيف – الطبعة الثانية – دار طيبة – ١٤١٤هـ.

١١–إنباء الغمر بأبناء العمر– للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني– تحت مراقبة محمد عبدالمعيد خان– الطبعة الأولى– مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند– ١٣٨٨هـ.

١٢–البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر– للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي– تحقيق ودراسة – أنيس بن طاهر الأندونيسي– مكتبة الغرباء الأثرية– المدينة النبوية– المملكة العربية السعودية .

١٣–البحر الزخار (المعروف بمسند البزار) – للإمام أبي بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق العتكي البزار – تحقيق محفوظ الرحمن زين الله – الطبعة الأولى – مؤسسة علوم القرآن – ١٤٠٩هـ.

١٤–البحر المحيط – للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي – تحقيق عبدالقادر عبد الله العاني وآخرين – الطبعة الثانية – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت – ١٤١٣هـ .

١٥–البداية والنهاية– تأليف الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي– تحقيق د.أحمد أبوملحم وآخرون– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان.

١٦–البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للإمام الرافعي – للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن – تحقيق عبدالله بن سليمان وآخرين – دار الهجرة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – عام ١٤٢٥هـ.

١٧–بيان الوهم والإيهام– للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبدالملك الفاسي– المعروف بابن القطان– تحقيق د.الحسين آيت سعيد– دار طيبة– الرياض– المملكة العربية السعودية– الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ.

١٨– التاج والإكليل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المعروف بابن المواق، دار الفكر، طبع سنة ١٣٩٨.

١٩–التاريخ الكبير – للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري – من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .

٢٠–تاريخ بغداد – للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي – الناشر دار الكتاب العربي .

٢١–تاريخ جرجان– لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي–تحت مراقبة عبدالمعيد خان– الطبعة الثانية– مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدن بالهند– ١٣٨٧هـ.

٢٢–التاريخ لابن معين برواية الدوري [الإمام أبو الفضل العباس بن محمد الدوري]– تحقيق د . أحمد محمد نور سيف – الطبعة الأولى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز – ١٣٩٩هـ. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة – للإمام أبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق ودراسة الدكتور: إكرام الله إمداد الحق – دار البشائر الإسلامية – بيروت – الطبعة الأولى – عام ١٤١٦ هـ.

٢٣–تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف– للإمام جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي – تحقيق عبدالصمد شرف الدين– الدار القيمة– ١٩٨٢م.

٢٤–تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب– للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي– تحقيق عبدالغني بن حميد الكبيسي– دار المعرفة .

٢٥–تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس – للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن أحمد بن حجر الكناني العسقلاني – تحقيق د . عبد

الغفار البنداري ومحمد أحمد عبد العزيز – الطبعة الأولى – دار الكتب العلمية – ١٤٠٥هـ.

٢٦–تفسير القرآن العظيم – للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي– دار المعرفة– بيروت– لبنان– الطبعة الثانية عام ١٤٠٨خ.

٢٧–تقريب التهذيب – للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق محمد عوامة – الطبعة الأولى – دار الرشيد – ١٤٠٦هـ.

٢٨–التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير – للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني – عنى بتصحيحه عليه السيد عبدالله هاشم اليماني المدني

٢٩–التمهيد لما في الوطأ في المعاني والأسانيد – للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري – حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري – وزارة شؤون الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية .

٣٠–تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق – للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي – تحقيق عامر حسن صبري – الطبعة الأولى – المكتبة الحديثة – ١٤٠٩هـ.

٣١–تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢–تهذيب التهذيب – للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – دار الكتاب الإسلامي .

٣٣–تهذيب الكمال في أسماء الرجال – للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي تحقيق: د. بشار عواد معروف – الطبعة الرابعة – مؤسسة الرسالة – ١٤٠٦هـ.

٣٤–الثقات – للإمام محمدبن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي – الطبعة الأولى – من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الداكن – ١٣٩٣هـ.

٣٥–جامع التحصيل في أحكام المراسيل – للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل العلائي – تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي – الطبعة الثانية – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ١٤٠٧هـ.

٣٦–جامع الترمذي – للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي – تحقيق أحمد محمد شاكر – دار الحديث .

٣٧–جامع العلوم والحكم للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٣٨–الجرح والتعديل – للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم التميمي الرازي – الطبعة الأولى – من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الداكن – ١٣٧١هـ.

٣٩–حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد المحلى علي متن جمع الجوامع– دار الفكر – ١٤٠٢هـ.

٤٠–الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به– تأليف د.عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير– مكتبة دار المنهاج– للنشر والتوزيع– الرياض– الطبعة الثانية عام ١٤٢٦هـ.

٤١–حذورة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس– لأبي عبدالله محمد بن نصر الحميدي– الدار المصرية للتأليف والترجمة– ١٩٦٦م.

٤٢–الدراية في تخريج أحاديث الهداية– صححه السيد عبدالله هاشم اليماني المدني– للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني– دار المعرفة .

٤٣–ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين والثقات فيهم لين – للإمام شمس الدين بن عثمان بن قيماز الذهبي – حققه الشيخ حماد بن محمد الأنصاري – مكتبة النهضة الحديثة.

٤٤–ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين والثقات فيهم لين– للإمام شمس الدين عثمان بن قيماز الذهبي– حققه الشيخ حماد بن محمد الأنصاري– مكتبة النهضة الحديثة .

٤٥–الرسالة– للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي– تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.

٤٦–زاد المعاد في هدي خير العباد – للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية – تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوط – الطبعة الخامسة عشر – مؤسسة الرسالة – ١٤٠٧هـ.

٤٧–سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين– تحقيقد.أحمد محمد بن نور سيف– الطبعة الأولى– مكتبة الدار بالمدينة المنورة– ١٤١٨هـ.

٤٨–سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني– تحقيق د.عبدالعليم البستوي– الطبعة الأولى– دار الاستقامة– ١٤١٨هـ.

٤٩–السنن – للإمام محمد بن إدريس الشافعي – برواية المزني عنه– تحقيق الدكتور خليل ملا خاطر– دار القبلة الثقافية الإسلامية– الطبعة الأولى – عام ١٤٠٩هـ.

٥٠–سنن ابن ماجة – للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القز ويني – المكتبة العلمية .

٥١–سنن أبي داود– للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني– الطبعة الأولى– دار الحديث– ١٣٨٨هـ.

٥٢–سنن الدار قطني – للإمام الكبير علي بن عمر الدار قطني – تصحيح وتنسيق السيد عبد الله هاشم المدني – دار المعرفة .

٥٣–سنن الدارمي – للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدار مي – تحقيق فواز زمرلي، وخالد السبع العلمي – الطبعة الأولى دار الريان للتراث – ١٤٠٧هـ.

٥٤–السنن الصغرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي – تحقيق عبدالسلام عبدالشافي وآخر– دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٥٥–السنن الكبرى – للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي – دار المعرفة – ١٤١٣هـ.
٥٦–السنن الكبرى للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي– تحقيق حسن عبدالمنعم سكبي – إشراف شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة –بيروت– الطبعة الأولى – عام ١٤٢١هـ.
٥٧–سنن النسائي الصغري – للإمام أبي عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي – اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة – الطبعة الثالثة – دار البشائر الإسلامية – ١٤١٤هـ.
٥٨–سير أعلام النبلاء – للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون – مؤسسة الرسالة .
٥٩–السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار– للإمام محمد بن علي الشوكاني– تحقيق محمود إبراهيم زايد– الطبعة الأولى– دار الكتب العلمية – ١٤٠٥هـ.
٦٠–شرح علل الترمذي – للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب – تحقيق د .همام عبد الرحيم السيد – الطبعة الأولى – مكتبة المنار – ١٤٠٧هـ.
٦١–شرح معاني الآثار – للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي – تحقيق محمد زهري النجار – الطبعة الأولى – دار الكتب العلمية – ١٣٩٩هـ.
٦٢–صحيح بان حبان بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المسمى بالإحسان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط– الطبعة الأولى– عام ١٤١٨هـ– مؤسسة الرسالة– بيروت.
٦٣–الصلة للإمام أبي القاسم خلف بن عبدالملك المعروف بابن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، طبع عام ١٣٧٤هـ.
٦٤–الضعفاء الصغير– للإمام محمد بن إسماعيل البخاري– تحقيق محمود إبراهيم زايد– الطبعة الأولى– دار المعرفة– ١٤٠٦هـ.

٦٥–الضعفاء الكبير– للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي– تحقيقد.عبدالمعطي أمين قلعجي– الطبعة الأولى– دار الكتب العلمية .
٦٦–الضعفاء والمتروكون– للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني– دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر– الطبعة الأولى– دار المعرفة– ١٤٠٦هـ.
٦٧–الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
٦٨–ضوابط الجرح والتعديل – للدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف – الطبعة الأولى – مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – ١٤١٢هـ.
٦٩–الطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٧٠–طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد ابن قاضي شهبة، تصحيح وتعليق: الدكتور عبد العليم خان، ١٤٠٧هـ، دار الندوة الجديدة، بيروت.
٧١–طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تصحيح ومراجعة: خليل الميس، طبعة دار القلم، بيروت.
٧٢–الطبقات الكبرى لابن سعد– للإمام محمد بن سعد بن منيع الزهري– دار صادر.
٧٣–علل الحديث – للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي – تحقيق: فريق من الباحثين – الطبعة الأولى – عام ١٤٢٦ هـ.
٧٤–العلل الكبير للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي – ترتيب أبي طالب القاضي – تحقيق حمزة ديب مصطفى– الطبعة الأولى– مكتبة الأقصى– الأردن – ١٤٠٦هـ.

٧٥–العلل المتناهية في الأحاديث الواهية– للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي– قدم له وضبطه خليل الميس– الطبعة الأولى – دار الكتب العلمية– ١٤٠٣هـ.

٧٦– العلل الواردة في الأحاديث النبوية – للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني– تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي – الطبعة الأولى – دار طيبة – ١٤٠٥هـ.

٧٧– العلل ومعرفة الرجال– للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل برواية ابنه عبدالله – تحقيق وتخريج د. وصي الله بن محمد عباس – الطبعة الأولى – المكتب الإسلامي – ١٤٠٨هـ.

٧٨– فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – حقق أصوله الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز – دار الفكر – بيروت– الطبعة الأولى – عام ١٤١٤هـ.

٧٩– فتح الباري شرح صحيح البخاري – للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي – تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله – دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية – الدمام – الطبعة الأولى – عام ١٤١٧ هـ.

٨٠– فتح المغيث في شرح ألفية الحديث– للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي– دار الكتب العلمية– لبنان.

٨١– الفقيه والمتفقه– للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي– قام بتصحيحه والتعليق عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري– مطابع القصيم– الرياض– المملكة العربية السعودية– الطبعة الثانية عام ١٣٨٩هـ.

٨٢– الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – الطبعة الأولى – دار الكتب العلمية – ١٤٠٣هـ.

٨٣– الكامل في ضعفاء الرجال – للإمام أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني – تحقيق نخبة من المختصين – الطبعة الثانية – دار الفكر – ١٤٠٥هـ.

٨٤- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة – تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي- للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي – الطبعة الأولى- مؤسسة الرسالة – ١٣٩٩هـ.

٨٥- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات- لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال – تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي – الطبعة الأولى – دار المأمون للتراث – ١٤٠١هـ.

٨٦- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ- للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي- دار إحياء التراث العربي .

٨٧- لسان العرب – لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور – تحقيق عبدالله علي الكبير وآخرون – دار المعارف .

٨٨- لسان الميزان – للإمام لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة – دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – عام ١٤٢٣هـ.

٨٩- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكون – للإمام محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي – تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي – دار الصميعي – المملكة العربية السعودية- الرياض – الطبعة الأولى – عام ١٤٢٠ هـ.

٩٠- المجموع شرح المهذب- للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي- دار الفكر.

٩١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية – جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي – طبعة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين .

٩٢- مختصر سنن أبي داود- للإمام زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري- تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي- دار المعرفة .

٩٣- المراسيل – للإمام داود سليمان بن الأشعث السجستاني- تحقيق شعيب الأرنؤوط – الطبعة الأولى- مرسسة الرسالة- بيروت- ١٤٠٨هـ.

٩٤- المستدرك على الصحيحين – للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري- دار الفكر – ١٣٩٨هـ.

٩٥- المستدرك على الصحيحين- للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري- دار الفكر- ١٣٩٨هـ.
٩٦- المسند – للحافظ سليمان بن داود الطيالسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي – تحقيق: الدكتور: محمد بن عبد المحسن التركي – دار هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى – عام ١٤١٩ هـ.
٩٧- مسند الإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي – حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد – الطبعة الأولى – دار المأمون للتراث – ١٤١٤هـ.
٩٨- مسند الإمام الشافعي- بترتيب الأمير سنجر بن عبدالله الجاولي- تحقيق ماهر ياسين الفحل- دار غراس- الكويت- الطبعة الأولى- عام ١٤٢٥هـ.
٩٩- مسند الموطأ للإمام الحافظ أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الجوهري- تحقيق لطفي محمد الصغير وآخر- دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى عام ١٩٩٧م.
١٠٠- مشكل الآثار – لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي – تحقيق: شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – عام ١٤٢٧هـ.
١٠١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة – للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري- تحقيق موسى محمد علي ود. عزت علي عطية – دار الكتب الحديثة.
١٠٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – للعلامة أحمد بن محمد الفيّومي- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى – عام ١٤١٤هـ.
١٠٣- المصنف – للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي – تصحيح عبدالخالق الأفغاني – إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – ١٤٠٦هـ.
١٠٤- المصنف- للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني- الطبعة الثانية- المكتب الإسلامي- ١٤٠٣هـ.
١٠٥- المطلع على أبواب المقنع- للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي- المكتب الإسلامي- بيروت- لبنان- الطبعة الثالثة- ١٤٢١هـ.

١٠٦- معالم السنن – للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي – تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي – دار المعرفة .
١٠٧- معالم السنن- للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي- تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي- دار المعرفة .
١٠٨- المعتمد في أصول الفقه- للإمام محمد بن علي البصري أبي الحسين – تحقيق خليل المسي- دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
١٠٩- المعجم الكبير – للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني – تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي – الطبعة الأولى – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية – ١٤٠٠هـ.
١١٠- معرفة السنن والآثار- للإمام الشيخ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.
١١١- المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة – للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي – الطبعة الثانية – دار الكتاب الإسلامي .
١١٢- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر- للحافظ علي بن أحمد بن حجر العسقلاني- حققه وعلق عليه حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي السيد جاسم السامرائي- الطبعة الأولى- مكتبة الرشد- ١٤١٢هـ.
١١٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال – للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – تحقيق علي محمد البجاوي – دار الفكر .
١١٤- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار- للحافظ علي بن أحمد بن حجر العسقلاني- حققه حمدي بن عبدالمجيد السلفي – مكتبة ابن تيمية .
١١٥- نصب الراية لأحاديث الهداية- للعلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي – دار الحديث .
١١٦- النكت على كتاب ابن الصلاح- للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- تحقيق د. ربيع هادي عمير – الطبعة الأولى- مطابع الجامعة الإسلامية- ١٤٠٤هـ.

١١٧- النهاية في غريب الحديث والأثر – للإمام مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير – تحقيق طاهر أحمد الزواي، ومحمود محمد الطناحي – دار الفكر.
١١٨- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني(١٢٥٠هـ)، إدارة طباعة المنيرية.

فهرس المسائل

ورود الإجماع على وفق خبر الآحاد..... ٧

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢-١١
الحديث الأول : ((إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب ريحه وطعمه ولونه)) .....
المبحث الأول: تخريج الحديث ١١-١٤
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث.....١٥-١٦
الحديث الثاني: ((إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار)) .....
المبحث الأول: تخريج الحديث ١٧-٢٧
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث.....٢٧-٢٨
الحديث الثالث: ((أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ)) .....
المبحث الأول: تخريج الحديث ٢٩-٣٦
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث.....٣٦-٣٧
الحديث الرابع: ((إنما الطلاق لمن أخذ بالساق)) .....
المبحث الأول: تخريج الحديث ٣٨-٤٣
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث..... ٤٣
الحديث الخامس: ((حديث صفوان بن أمية عندما سُرق رداؤه)).....
المبحث الأول: تخريج الحديث ٤٤-٤٩
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث..... ٥٠
الحديث السادس: ((العرب أكفاء بعضهم لبعض)) .....
المبحث الأول: تخريج الحديث ٥١-٥٤
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث..... ٥٤
الحديث السابع: ((من قرأ ألف آية من كتاب الله)).....
المبحث الأول: تخريج الحديث ٥٥
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث..... ٥٦
الحديث الثامن: كتاب النبي ﷺ لعمرو بن حزم .....

المبحث الأول: تخريج الحديث ٥٨-٦٢
المبحث الثاني: أقوال العلماء في العمل بالحديث.....٦٢-٦٤
الخاتمة .....
الفهارس.....
فهرس الأحاديث ٦٦
فهرس الآثار ٦٧
فهرس الكلمات الغريبة..... ٦٨
فهرس الرواة المتكلم فيهم ٦٩
فهرس الأعلام ٧١
فهرس المصادر والمراجع ٧٣
فهرس المسائل ٨٦
فهرس الموضوعات ٨٧